

قطاع دعم الأعمال
التقرير الاقتصادي
مرصد قطاع دعم الأعمال

Riyadh Chamber
Economic Report

1441 هـ / 2019 م

فهرس المحتويات

كلمة الرئيس

كلمة الأمين العام

المقدمة

33 - 11

الفصل الأول: أداء الاقتصاد السعودي والعالمي 2020

تقديم

الجزء الأول: الاقتصاد السعودي

أولاً: الأداء الاقتصادي الكلي للمملكة 2016-2020 م

1. معدلات النمو السنوية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي
2. أبرز مؤشرات الحسابات القومية
3. مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي
4. مساهمة القطاع الخارجي في الاقتصاد
5. تكاليف المعيشة في المملكة

ثانياً: أداء المالية العامة للمملكة 2016-2020 م

ثالثاً: برنامج التوازن المالي للمملكة 2016 - 2023 م

الجزء الثاني: النمو الاقتصادي العالمي 2020-2021 م بعد جائحة كورونا

أولاً: تقديرات النمو الاقتصادي الحقيقي 2020-2021 م بعد جائحة كورونا

ثانياً: تقديرات معدلات البطالة للاقتصادات المتقدمة 2020-2021 م بعد جائحة كورونا

42 - 34

الفصل الثاني: الدول الأكبر اقتصادياً بالعالم ال G20 للعام 2020 عام المملكة العربية السعودية

أولاً: تقديم

ثانياً: جدول أعمال عام 2020

1. تمكين الإنسان
2. الحفاظ على كوكب الأرض
3. تشكيل آفاق جديدة

ثالثا: المشاركون في مجموعة العشرين

رابعا: كيف تعمل مجموعة العشرين؟

الفصل الثالث: وظائف المستقبل 2040 وتغيّرات سوق العمل بالمملكة

أولا: تقديم

ثانيا: مستقبل العمل في ظل اتساع العولمة والأنماط الجديدة لسوق العمل

ثالثا: إدارة المواهب وتطويرها

رابعا: الواقع الحالي في سوق العمل العالمي

المحور الأول: مجال زيادة الاستثمار بالمقدرات البشرية

المحور الثاني: زيادة الاستثمار في مؤسسات العمل

المحور الثالث: زيادة الاستثمار في العمل اللائق والعمل المستدام

خامسا: الواقع الحالي في سوق العمل السعودي

سادسا: سبل تهيئة الموارد البشرية

سابعا: مستقبل العمل بالاقتصاد الرقمي

ثامنا: الوظائف المتوقع سيطرتها على أسواق العمل في العالم المتقدم حتى عام 2040م

1. الروبوتات
2. البيانات الضخمة
3. طواقم العمل الخاصة بقيادة الطائرات
4. خبراء الصحة الشخصية
5. أنظمة الذكاء الاصطناعي المعزّزة للبشر
6. النقل ذاتي القيادة
7. تكنولوجيا البلوكتشين
8. الطباعة ثلاثية الأبعاد
9. العملات الرقمية المشفّرة
10. مهندسو التصميم ومشرفو أنظمة الاستشعار
11. علماء وفنيّو الفضاء
12. التعدين الفضائي
13. توليد الطاقة عن طريق الاندماج النووي
14. الطبّ الجينومي
15. أنظمة التنقل الذكي عبر الأنابيب (الهايبرلوب)

16. الحوسبة الكموميّة
17. الواقع الممزوج والهجين أو المختلط
18. اللحوم المزروعة مخبرياً
19. تكنولوجيا انترنت الأشياء والمنازل المؤتمتة
20. أنظمة التعلّم الذكي القائمة على الروبوتات التعليمية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

تاسعا: المرثيات والتوصيات

الفصل الرابع: قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة

أولاً: تقديم

ثانياً: أهمية الخدمات اللوجستية في الاقتصاد

ثالثاً: أهداف اللوجستيك وتكاملها مع الانتاج وجودته

رابعاً: مجالات التخطيط اللوجستي الرئيسية.

خامساً: مشكلات اللوجستيك في الاعمال الدوليّة

سادساً: الترتيب الكلي لمؤشر الأداء اللوجستي للسعودية مقارنة بالدول LPI

سابعاً: مؤشر خفّة الحركة اللوجستية للمملكة العربية السعودية

ثامناً: التحديات والتوصيات لتطوير اللوجستيك بالمملكة

تاسعاً: المبادرات الممكنة لتفعيل دور وتنافسية قطاع اللوجستيك في الاقتصاد

عاشراً: التحديات لقطاع الخدمات اللوجستية بالمملكة

حادي عشر: التوصيات والمرثيات لتطوير اللوجستيك كقطاع حيوي

ثاني عشر: التوصيات والمرثيات لتطوير اللوجستيك كقطاع حيوي

فهرس الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
16	أبرز مؤشرات أداء اقتصاد المملكة للفترة 2016 - 2020 م بالمليون ريال	(1/1)
17	معدلات النمو لأبرز المؤشرات الاقتصادية للمملكة للفترة 2016 - 2020 بأسعار عام 2010	(1/2)
18	أبرز مؤشرات الحسابات القومية للفترة 2018-2020 بالمليون ريال	(1/3)
20	مساهمة القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي القطاعات للسنوات 2014 - 2020 م	(1/4)
22	الميزان التجاري وحجم التجارة للسنوات 2012 - 2020 م (مليون ريال)	(1/5)
23	توزيع الصادرات البترولية وغير البترولية لعامي 2019 - 2020 م	(1/6)
24	الرقم القياسي لأسعار المستهلك حسب فئة الإنفاق مقارنة شهر مارس 2020 بمارس 2019 (عام 2018م=100)	(1/7)
27	أبرز مؤشرات أداء المالية العامة للمملكة للفترة 2016-2020 م مليار ريال	(1/8)
28	الدين العام للمملكة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2020م	(1/9)
31	التقديرات الجديدة لمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقية لاقتصادات دول العالم للفترة 2019-2021 م	(1/10)
33	تقديرات معدلات البطالة لاقتصادات الدول المتقدمة للفترة 2019-2021م	(1/11)
46	أبرز المؤشرات الاقتصادية والعمالية لدول العالم	(1/3)
48	توزيع العاملون بالمملكة وفقا للقطاعات الخاص والعام بداية عام 2020م	(2/3)
50	العمالة المنزلية غير السعودية حسب الجنس والمجموعات الرئيسية للمهن المنزلية بداية عام 2020م مقارنة بعام 2019م	(3/3)
51	أهم المهارات المطلوبة لسوق العمل مستقبلا	(4/3)
67	مؤشر أداء الخدمات اللوجستية لأهم دول العالم للعام 2016 م	(1/4)
70	ترتيب الدول العربية وأفضل عشر دول بمؤشر الخدمات اللوجستية للعام 2018م	(2/4)
73	المؤشر الكلي لأداء الأسواق الناشئة في حفة الحركة اللوجستية للأسواق للعام 2019م	(3/4)

فهرس الأشكال		
الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1/1)	تطور الناتج المحلي الإجمالي للمملكة للفترة 2014-2020م	16
(2/1)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2018-2020 م بالريال	18
(3/1)	نسبة الادخار الاجمالي وفائض الحساب الجاري للناتج المحلي الاجمالي	19
(4/1)	مساهمة القطاعات الرسمية بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2020 م.	20
(5/1)	القيمة المضافة للقطاع الخاص والحكومي بالناتج المحلي الاجمالي للفترة 2014-2020	21
(6/1)	الميزان التجاري للمملكة للسنوات 2020-2020م	22
(7/1)	الصادرات البترولية وغير البترولية لمجمل الصادرات للمملكة لعامي 2019-2020م	23
(8/1)	نسبة التغيير% لمعدلات التضخم بين مارس 2020 مقارنة بمارس 2019	26
(9/1)	الفائض أو العجز للموازنة العامة للحكومة للسنوات 2012-2020م	27
(10/1)	نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2014-2020م	28
(11/1)	نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي 2016-2020م (%)	29
(12/1)	الدين العام والناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2016-2020م	29
(13/1)	معدلات النمو لمجموعات الدول للفترة 2019-2021م	32
(14/1)	معدلات النمو لمجموعة دول الثماني للفترة 2019-2021 م	32
(15/1)	معدلات النمو لدول مختارة للفترة 2019-2021م	32
(16/1)	معدلات البطالة المتوقعة لدول الاقتصادات المتقدمة لعامي 2020 - 2021م	33
(1/3)	توزيع العاملين بالقطاع العام سعودي وغير سعودي بداية عام 2020م	48
(2/3)	توزيع العاملين بالقطاع الخاص سعودي وغير سعودي بداية عام 2020 م	48
(3/3)	العمالة المنزلية نسبة لمجمل القوى العاملة	49
(4/3)	العمالة المنزلية غير السعودية حسب الجنس والمجموعات الرئيسية للمهن المنزلية بداية عام 2020م مقارنة بعام 2019م	50
(1/4)	ترتيب السعودية وفقا لكل قطاع لوجستي بالمؤشر العام	68
(2/4)	ترتيب السعودية بالخدمات اللوجستية بين دول العالم	71
(3/4)	المؤشر الكلي لأداء الأسواق الناشئة في حفة الحركة اللوجستية للعام 2019م	74

كلمة رئيس مجلس الإدارة

يأتي التقرير الاقتصادي للغرفة للعام الحالي في ظلّ حدثين هامين؛ الأول، أن هذا العام 2020م سيجمع قادة أكبر اقتصادات العالم العشرين بالسعودية فيُعتبر عام المملكة العربية السعودية لـ 20. أما الثاني، فهو حدث القى بضلاله السلبية على معظم اقتصادات دول العالم وهو تفشّي وجائحة الكورونا، والذي بسببه تغيرت الكثير من التوقعات العالمية للنمو الاقتصادي والاجتماعي، ويتوقع أن تكون آثاره متشعبة ومتعددة على الكثير من الجوانب المعيشية في كل المجتمعات، وبالتالي سيعيد هذا الحدث سلوكيات الاستهلاك ومنظومات الإنتاج بالدول.

بادرت حكومتنا الرشيدة بالعديد من الحزم الإصلاحية، والتحفيزية للنهوض بالقطاعات الاقتصادية المختلفة لتقليل الآثار السلبية الناجمة عن التأثيرات الواسعة والمتداخلة لما تمّ من إجراءات لاحتواء الجائحة بالمملكة. ولا شكّ أن تلك الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي ستتخذها الحكومة سوف تعيد تنشيط ديناميكية الاقتصاد، وتفعّل منظومة الأسواق القائمة لتلعب دورها المنوط بها والمأمول منها بعون الله. ونظرا للظروف الطارئة لجائحة كورونا فقد أعاد صندوق النقد الدولي تقديراته للنمو الاقتصادي العالمي، فقد توقع قبل الأزمة أن تنمو اقتصادات العالم بمعدل يزيد على 3% للعام 2020م، أمّا بعد الأزمة فيتوقع أن تراجع اقتصادات العالم ونسبة -3% للعام 2020م ويبدأ الاقتصاد العالمي بالتعافي العام المقبل 2021م لينمو بمعدل 5.8%. كما توقع أن تتأثر اقتصادات الدول المتقدمة بشكل أكبر من هذه الأزمة ليصل تراجعها الى -6.1% للعام 2020م، وتتعافي عام 2021م لتنمو بنسبة 4.5% وهي أقل من متوسط النمو العالمي.

يسرّني أن أقدم لكم التقرير الاقتصادي للعام 2019م/1441 هـ، الذي يضم في طياته المؤشرات الاقتصادية الحيوية، وخاصة تناوله لأهم التغيرات في مستقبل سوق العمل التي تتوقعها المنظمات العالمية المتخصصة حتى عام 2040م والذي يعني توجه شبابنا للسير نحوه، وتوجه مؤسساتنا التعليمية والمهنية لمواكبته.

سائلنا الله عزّ وجلّ أن يوفق حكومتنا الرشيدة وشعبنا المعطاء لخدمة مملكتنا الحبيبة في ظلّ راعي المسيرة سيدي صاحب الجلالة فادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان حفظهما الله ورعاهما.

عجلان بن عبدالعزيز العجلان
رئيس مجلس الإدارة

كلمة الأمين العام

في ظلّ التغيّرات العالمية الكبيرة والمفاجئة، وفي ظلّ عدم اليقين الذي تعيشه دول العالم وآثاره الاقتصادية، يعيش العالم تنافسا اقتصاديا غير مسبوق وخاصة بعد ظهور جائحة كورونا، حيث رافق كل تلك الظروف توجهات متباينة لإعادة هيكلة الواقع السكاني، والسلوك الاستهلاكي، وإعادة النظر بسبل الإنتاج ومكنتها، والتسارع بإيجاد البديل الآلي للقيام بأعمال بشرية معتادة والمتمثلة بالروبوتات؛ مما يجعل الحياة تزداد تعقيدا وتحديًا في كل المجالات وخاصة للدول النامية والفقيرة.

ولاهتمام غرفة الرياض بمتابعة التغيرات الاقتصادية العالمية، وما يتبعها من آثار على اقتصاد المملكة، واهتمامها المتواصل بالشأن التنموي المحلي وخاصة ما يتعلّق بسير عجلة الاستثمار للقطاع الخاص كجزء رئيس وحيوي في اقتصاد المملكة، تتابع الغرفة ما يصدر من تقارير ودراسات عالمية، ومحليّة، وقرارات، ولوائح وأنظمة محليّة للإفادة ما أمكن منها في رسم توجهاتها المستقبلية لتقديم ما من شأنه استمرار عمل منشآت الأعمال، واستدامة النشاط الاقتصادي، وبالتالي خدمة أصحاب الأعمال، والمواطنين بما يحقق الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية.

ويأتي التقرير الاقتصادي للعام 2019م ليُلقي الضوء على مجموعة حيوية من القضايا الاقتصادية المحلية والعالمية، حيث تناول أداء الاقتصاد الكلي السعودي ومساهمة القطاع الخاص فيه والذي يصل الى نسبة تزيد على 45% من الناتج المحلي الإجمالي، وأداء المالية العامة بعد برنامج التوازن المالي. وعلى الجانب الآخر تناول تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي العالمي والسعودي لعامي 2020-2021م والذي قُدّر ليتراجع بنسبة 3% للعام 2020م للعالم، وبنسبة 2.3% للسعودية. أما للعام 2021م فتوقع أن ينمو الاقتصاد السعودي بمعدل 3.4% بالأسعار الحقيقية.

كما توقع صندوق النقد الدولي أن ترتفع معدلات البطالة في العالم بعد أزمة جائحة كورونا لاقتصادات الدول المتقدمة من 4.8% للعام 2019م الى 8.3% للعام الحالي 2020م، والى 7.2% للعام المقبل 2021م. وتوقع أن تصل معدلاتها في أمريكا الى 10.4% للعام الحالي 2020م و9.1% لعام 2021م. وقد تناول التقرير الاقتصادي جدول أعمال اجتماع دول مجموعة العشرين G20 والذي يعتبر عام 2020 هو عام المملكة العربية السعودية، كما تناول أهم القضايا الحيوية المستقبلية وهي الوظائف المتوقع إيجادها بالمستقبل حتى العام 2040م، ومستقبل أسواق العمل في ظلّ العولمة والانفتاح الرقمي المذهل، والذي تمت الإشارة فيه الى بروز عشرين مجموعة وظيفية جديدة تلائم سوق العمل بالمستقبل. وأخيرا تمّ استعراض قطاع الخدمات اللوجستية في المملكة والذي برز الاهتمام به مؤخرًا لحيويته الكبيرة في تقديم الخدمات الوسيطة والمتكاملة لكافة القطاعات الاقتصادية.

وإذ أقدم هذا الجهد المتواضع من الغرفة الى المتخصصين، والباحثين، والمهتمين، لأرجو الله العليّ القدير أن يوفقنا لخدمة المملكة العربية السعودية في ظلّ راعي المسيرة سيدي صاحب الجلالة خادم الحرمين الشريفين، وولي عهده الأمين الأمير محمد بن سلمان حفظهما الله.

ناصر ابو حيمد
الأمين العام

مقدمة

يتابع قطاع دعم الأعمال بغرفة الرياض التقارير والتوقعات الاقتصادية العالمية والمحلية على حدٍ سواء، فالتنامي المتسارع للأحداث وللتطورات الكبيرة في عالم التكنولوجيا الرقمية يجعل من الأهمية متابعة ما يدور حول العالم من برامج مخططة، وأحداث مؤثرة على مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية أمرا غاية بالأهمية.

وإذ تتطلع المملكة الى اللحاق بالركب الحضاري التنافسي بُغية خدمة التنمية عموما، وخدمة قطاع الأعمال بوجه خاص، فبات من الضروري تحليل التوجهات العالمية الجديدة لمستقبل وكيونة الاقتصاد العالمي.

ويأتي إصدار التقرير الاقتصادي السنوي من مرصد قطاع دعم الأعمال بالغرفة لإلقاء الضوء على أبرز القضايا الحيوية التي يعيشها الاقتصاد الوطني، والعالمى. وقد جاء هذا التقرير في أربعة فصول، تناول الفصل الأول، أداء الاقتصاد الكلي للمملكة مبينا أهم مؤشرات الحسابات القومية، ومساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد والتي تزيد على 45%، ومساهمة القطاع غير النفطي والتي بلغت 68.1% للعام 2019م، وتحقيق فائض بميزان التجارة ليصل الى 439.4 مليار ريال للعام 2019م، ومبلغ 186.9 مليار ريال كفائض بالحساب الجاري لميزان المدفوعات. وفيما يتعلّق بأداء المالية العامة فقد أظهرت السياسات المالية تحسّنا في مؤشرات المالية العامة بتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وزيادة الإيرادات غير النفطية. وقد قدر صندوق النقد الدولي النمو المتوقع للاقتصاد العالمي بعد أزمة جائحة كورونا، وكذلك معدلات البطالة، حيث توقع الصندوق أن يتراجع النمو لمجمل الاقتصاد العالمي لنسبة 3% للعام 2020م، ويبدأ ينمو بنسبة 5.8% للعام 2021م، وستشهد اقتصادات الدول المتقدمة تراجعا بمعدل 6.1% عام 2020م، أما بالنسبة لاقتصادات الصين والهند فرغم تراجع معظم اقتصادات العالم، توقع لهما معدلات نمو 1.2% و1.9% للصين والهند على التوالي للعام الحالي 2020م.

وللمملكة العربية السعودية يتوقع الصندوق أن يتراجع معدل النمو بنسبة 2.3% عام 2020م، أما لعام 2021م فتوقع أن يتعافى اقتصاد المملكة لينمو بنسبة 3.4%.

وفيما يتعلّق بتقديرات معدلات البطالة، فيتوقع الصندوق أن ترتفع نسبة البطالة بالمتوسط للاقتصادات في العالم من 4.8% للعام 2019م الى 8.3% للعام الحالي 2020م.

ويتناول الفصل الثاني: جدول أعمال الدول الأكبر اقتصادات بالعالم G20 فقد أبرز قيادة المملكة لدول المجموعة حيث يسمى هذا العام بعام السعودية. وقد حددت المجموعة توجهها بحيث تركز رئاسة مجموعة العشرين على اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع، وبالتالي تستهدف ثلاثة قضايا رئيسية:

1. تمكين الانسان

2. وتشكيل آفاق جديدة.

أما الفصل الثالث، فتناول وظائف المستقبل 2040م وتغيرات سوق العمل المتوقعة بالمملكة، فمع التطور العالمي في المجالات التقنية والتنموية، والتسارع بالتطوير الرقمي وبرمجياته، يتجه العالم نحو اكتشاف المواهب وإدارتها والتي أصبحت تتركز في:

1. تعزيز انتقاء المهارات الأساسية للعمال والموظفين،

2. وتعزيز فن القيادة العليا للمؤسسات والمنشآت،

3. والمحافظة على الموهوبين، وتوفير الظروف الملائمة لهم، ومنح الحوافز المشجعة لهم، كجر

الأساس لولاء العاملين وبالتالي تعزيز تنافسية المنشأة، وزيادة إنتاجيتها، وزيادة إيراداتها وحصتها في السوق.

كما أشار الفصل الى التحوّف من نمو عدد السكان، وأثر تقدم التقنية على الوظائف، حيث سيفقد البعض وظائفهم بسبب الأتمتة، بينما ستزدهر بعض الوظائف الأخرى، وستقل أو تختفي بعض الوظائف التقليدية جرّاء الأتمتة والتقنيات الذكية والروبوتات وغيرها.

وقد جاءت الوظائف المتوقع سيطرتها على أسواق العمل في العالم المتقدم حتى عام 2040م في عشرين مجموعة وظيفية شملت التالي: الروبوتات، والبيانات الضخمة، وطواقم العمل الخاصة بقيادة الطائرات، وخبراء الصحة الشخصية، وأنظمة الذكاء الاصطناعي المعزّزة للبشر، والنقل ذاتي القيادة، وتكنولوجيا البلوكتشين، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والعملات الرقمية المشفّرة، ومهندسو التصميم ومشرفو أنظمة الاستشعار، وعلماء وفتيّو الفضاء، والتعدّين الفضائي، وتوليد الطاقة عن طريق الاندماج النووي، والطبّ الجينومي، وأنظمة التنقل الذكي عبر الأنابيب (الهايبرلوب)، والحوسبة الكموميّة، والواقع الممزوج والهجين أو المختلط، واللحوم المزروعة مخبرياً، وتكنولوجيا انترنت الأشياء والمنازل المؤتمتة، وأنظمة التعلّم الذكي القائمة على الروبوتات التعليمية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

وأخيراً، تناول الفصل الرابع، قطاع الخدمات اللوجستية، ودوره في تعزيز ودعم العمل والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

والله وليّ التوفيق،

الفصل الأول

أداء الاقتصاد
السعودي والعالمي



2020

تقديم

سيتناول هذا الفصل جزأين: الأول، وهو الأداء الاقتصادي الكلي للمملكة 2016-2020م حيث سيعرض أبرز مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي للمملكة فيلقي الضوء على مساهمة القطاع الخاص بالنتائج المحلي الإجمالي والتي وصلت الى 45.5%، إضافة الى استعراض مساهمة القطاع النفطي وغير النفطي والتي بلغت 31.2% و 68.1% لهما على التوالي للعام 2019م، ومساهمة القطاع الخارجي في الاقتصاد من حيث حجم التجارة الخارجية وفائض ميزان التجارة الذي وصل الى 439.4 مليار ريال للعام 2019م، وتوزيع الصادرات الرئيسية، وفائض الحساب الجاري بميزان المدفوعات والذي قُدّر بمبلغ 186.9 مليار. وفيما يتعلّق ببرنامج التوازن المالي وأداء المالية العامة للمملكة 2016-2020م فقد أظهرت السياسات المالية تحسّنا في مؤشرات المالية العامة من جانب تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية، وعلى الرغم من زيادة حجم الدين العام إلا أنه ما زال عند المعدلات العالمية الدنيا نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي.. ويتناول الجزء الثاني: النمو المتوقع للاقتصاد العالمي 2019-2021م بعد أزمة جائحة كورونا، وتقديرات معدلات البطالة لصندوق النقد الدولي.

فقد توقع الصندوق أن يتراجع النمو لمجمّل الاقتصاد العالمي الى نسبة 3% للعام 2020م، ويبدأ ينمو بنسبة 5.8% للعام القادم 2021م، وستشهد اقتصادات الدول المتقدمة تراجعاً بمعدل 6.1% عام 2020م، أما بالنسبة للدول ذات الاقتصادات المتحوّلة والنامية، فقد توقع الصندوق أن تتراجع اقتصاداتها بوتيرة أقل ولمعدل 1% فقط للعام الحالي 2020م، ويتوقع تحقيقها نموا حقيقيا بمعدل 6.6% للعام 2021م بعد التعافي من أزمة جائحة كورونا.

ويتوقع الصندوق أن تتراجع معدلات نمو الاقتصاد الأمريكي بمعدل 5.9% للعام 2020م، ويبدأ يتعافى لينمو بمعدل 4.7% للعام 2021م، ولدول روسيا والصين والهند، فيتوقع الصندوق أن تتراجع معدلات نمو اقتصاد روسيا بنسبة 5.5% للعام 2020م وعلى الوجه الآخر، فتوقع ألا تتراجع معدلات نمو اقتصادات كل من الصين والهند للعام 2020م رغم تراجع معظم اقتصادات العالم، حيث توقع لهما معدلات نمو 1.2% و 1.9% للصين والهند على التوالي للعام الحالي 2020م، كما توقع أن ينمو بمعدل 9.2% و 7.4% لهما على التوالي للعام القادم 2021م.

وللمملكة العربية السعودية يتوقع الصندوق أن يتراجع معدل النمو بنسبة 2.3% عام 2020م، أما لعام 2021م فتوقع أن يتعافى اقتصاد المملكة لينمو بنسبة 3.4%.

وفيما يتعلّق بتقديرات معدلات البطالة، فيتوقع الصندوق أن ترتفع نسبة البطالة للاقتصادات من 4.8% للعام 2019م الى 8.3% للعام الحالي 2020م، والى 7.2% للعام المقبل 2021م. ويتوقع أن تكون أعلى معدلات البطالة في اسبانيا لتصل الى 20.5% لهذا العام 2020م، تليها إيطاليا بمعدل 12.7% للعام الحالي.



الجزء الأول:
الاقتصاد السعودي

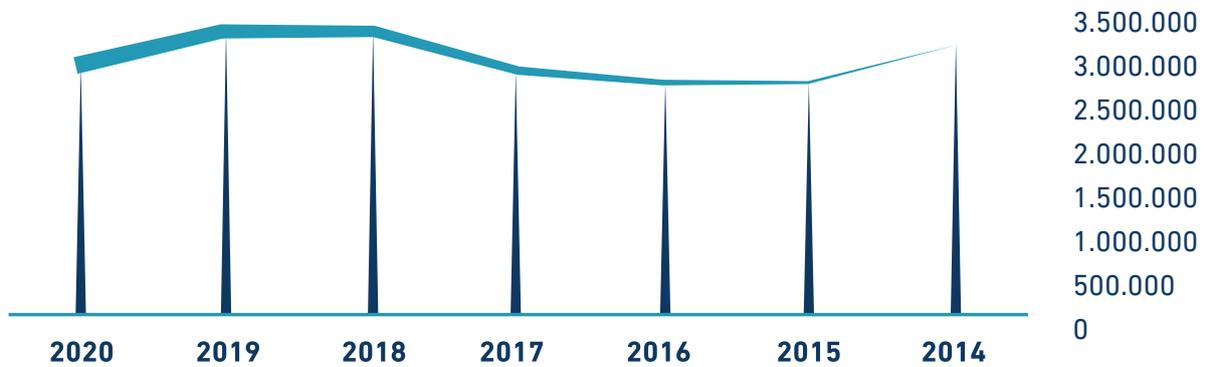
أولاً: الأداء الاقتصادي الكلي للمملكة 2016-2020 م 1. الناتج المحلي الإجمالي

- وفقاً للبيانات الرسمية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء، فقد شهد اقتصاد المملكة تحسّناً في عدد من المؤشرات، وفيما يلي خلاصة لأهم المؤشرات الكليّة للاقتصاد، وكما يبيّن أهمها بالجدول رقم (1/1):
- ارتفع إجمالي الناتج المحلي للمملكة من 2.42 تريليون ريال عام 2016 الى 2.97 تريليون ريال للعام 2019 بمعدل 7.1% بالأسعار الجارية، ويتوقع أن يتراجع قليلاً للعام 2020 جرّاء الظروف الاقتصادية العالمية وظهور جائحة كورونا.
 - تذبذب نمو القطاع النفطي للفترة 2016-2020، فقد ارتفع بشكل واضح عامي 2017 و2018 من 595.5 مليار ريال عام 2016م الى 985.9 مليار ريال للعام 2018 ثم تراجع قليلاً الى 926.3 مليار عام 2019، وبذلك يكون معدل النمو 15.8% للفترة 2016-2019م، ويتوقع تراجعه الى حدود 741 مليار ريال للعام 2020م جرّاء ظروف الطلب العالمي على النفط، والمتغيرات والأحداث العالمية المتقلّبة، والتوسع في اكتشافات بدائل الطاقة النفطية واستخداماتها.
 - أما القطاع غير النفطي فقد أظهر نمواً متواصلاً للفترة 2016-2020، فارتفع حجمه من قرابة 1.8 تريليون ريال للعام 2016 الى 1.94 تريليون للعام 2018 ثم الى 2.03 تريليون عام 2019، وعليه فقد بلغ معدل نموه 4.1% للفترة 2016-2019م، ويتوقع أن يصل الى 2.04 تريليون مع نهاية عام 2020م.
 - ومن الجدير الإشارة الى النمو المتميّز لفائض الميزان التجاري للفترة 2016-2020م، فقد ارتفع الفائض من 162.8 مليار ريال عام 2016 الى 439.4 مليون ريال للعام 2019م، بمعدل نمو 39.2% لهذه الفترة. أما عام 2020م فسوف يتراجع الفائض نسبياً الى حوالي 260.7 مليار ريال جرّاء انخفاض أسعار البترول في السوق العالمي.

الجدول رقم (1/1)
أبرز مؤشرات أداء اقتصاد المملكة للفترة 2016-2020 م بالمليون ريال

2020	2019	2018	2017	2016	القيمة
2,803,060	2,973,626	2,949,457	2,582,198	2,418,508	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
2,560,617	2,639,811	2,631,091	2,568,569	2,587,758	الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام 2010
1,300,149	1,354,322	1,300,856	1,247,459	1,227,534	الناتج المحلي للقطاع الخاص بالأسعار الجارية
738,917	671,743	643,346	576,059	569,619	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع الحكومي بالأسعار الجارية
741,070	926,338	985,900	735,302	595,494	الناتج المحلي الإجمالي لقطاع النفط بالأسعار الجارية
2,039,067	2,026,064	1,944,202	1,823,518	1,797,153	الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي بالأسعار الجارية
260,740	439,428	598,908	327,435	162,787	الميزان التجاري (فائض / عجز)
764,109	980,685	1,103,900	831,881	688,423	إجمالي الصادرات
503,369	541,257	513,993	504,447	525,636	إجمالي الواردات
المصدر: (1) أ. الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية، 2020م. ب. الصادرات والواردات السلعية للمملكة، يناير . تقدير/ أولى: * IMF World Economic Outlook, Oct 2018 and Jan 2019. م 2020.					

والشكل التالي يوضح النمو الاقتصادي للمملكة للفترة 2014-2020م.



2. معدلات النمو السنوية لمكونات الناتج المحلي الاجمالي

الجدول رقم (1/2) يبيّن معدلات النمو السنوية القطاعية للفترة 2016-2020م، حيث تذبذبت معدلات النمو للناتج المحلي الحقيقي، فكانت اعلاها بمعدل 2.4% للعام 2018م، ويتوقع تراجعها الى معدل 3% للعام 2020م جزاء الظروف التي طرأت في الاقتصاد العالمي. وما يبشّر بالأمل لسير الاقتصاد نحو الأمام هو استدامة معدلات النمو للقطاع غير النفطي، فقد أظهر نموا متواصلا طيلة السنوات 2016-2020م وبمعدلات متفاوتة وصلت 6.6% عام 2018م و4.2% عام 2019م ويتوقع استمرار نموه بمعدل 6% مع نهاية العام 2020م.

الجدول رقم (1/2)

معدلات النمو لأبرز المؤشرات الاقتصادية للمملكة للفترة 2016 - 2020م بأسعار عام 2010(%)

المؤشر	2016	2017	2018	2019	2020
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	1.7	-0.01	2.43	0.3	-3.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	-1.2	6.8	14.2	0.01	-5.7
إجمالي الناتج المحلي للقطاع الخاص	1.2	1.6	4.3	4.1	-4.0
إجمالي الناتج المحلي للقطاع الحكومي	2.8	1.1	11.7	4.4	10
إجمالي الناتج المحلي لقطاع النفط	-9.7	23.5	34.1	-6.0	-20.0
إجمالي الناتج المحلي للقطاع غير النفطي	1.7	1.5	6.6	4.2	6.0

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، مؤشرات الحسابات القومية، 2020م. *: أولية

3. أبرز مؤشرات الحسابات القومية

بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أو ما يعرف بمعدل دخل الفرد بالمملكة 87.467 ريالاً للعام 2018، ويتوقع أن يقارب 79.590 ريالاً مع نهاية عام 2020م، كما يتبين من الجدول رقم (1/3).

- يتميز الحساب النقدي للمملكة مع الخارج بوجود فائض مالي كبير، فقد وصل الى 264.7 مليار ريال عام 2018، والى 186.9 مليار للعام 2019 ويتوقع أن يصل الى 130.8 مليار ريال للعام 2020م وهذا يشكل ما نسبته 4.7% من الناتج المحلي الاجمالي للعام 2020م.
- ومن الميزات الاقتصادية للمملكة أنه يحقق فائضا ادخاريا كبيرا وصل الى 207.6 مليار للعام 2018 ويتوقع أن يبلغ 206.9 مليار للعام 2020م وهذا يشكل ما نسبته 7.4% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020م.

الجدول رقم (1/3)

أبرز مؤشرات الحسابات القومية للفترة 2018-2020 بالمليون ريال

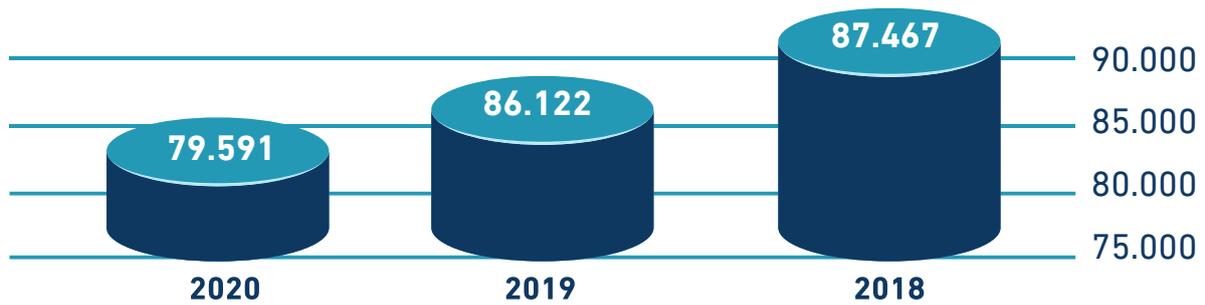
2020	2019	2018	البيان بالمليون ريال
2,803,060	2,973,626	2,949,457	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية
35,218	34,528	33,721	عدد السكان (ألف نسمة)
79,590	86,122	87,467	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالريال
206,941	238,988	207,609	الادخار الإجمالي
7.4	8.0	7.0	نسبة الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
130,836	186,908	264,774	الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات
4.67	6.29	8.98	نسبة الفائض في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية، مارس 2020م. * تعني أولية

والشكل التالي يوضح نصيب الفرد من الدخل الوطني للفترة 2018-2020م.

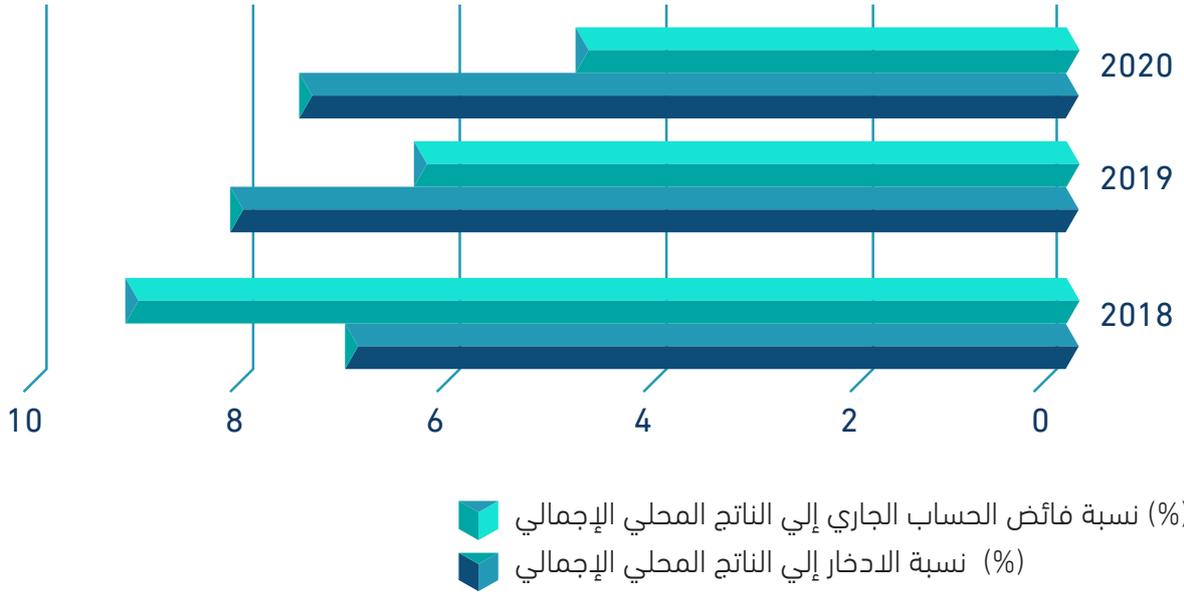
شكل رقم (2/1)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
للفترة 2018-2020م (بالريال)



شكل رقم (3/1)

نسبة الادخار الاجمالي وفائض الحساب الجاري للنتاج المحلي الاجمالي



4. مساهمة القطاع الخاص بالناتج المحلي الإجمالي

- ساهم القطاع الخاص بما نسبته 45.5% من مجمل القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي للعام 2019 ووصل لأكثر من 50% من الناتج لعام 2016م، كما يبينه الجدول رقم (1/4).
- يتوقع أن تستمر مساهمة القطاع الخاص بحدود 46% من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة للعام 2020م.
- أما القطاع الحكومي فيساهم بالمتوسط 22% للفترة 2014-2020م، ولعام 2020م يتوقع أن تزيد مساهمته إلى 46% من الناتج المحلي الإجمالي.
- تتراوح مساهمة القطاع غير النفطي بالناتج المحلي الإجمالي بحدود 66%، وبلغت مساهمته أوجها عام 2016م لتصل إلى 74% من مجمل الناتج، وذلك جزاء ارتفاع أسعار النفط العالمية.

الجدول رقم (1/4)

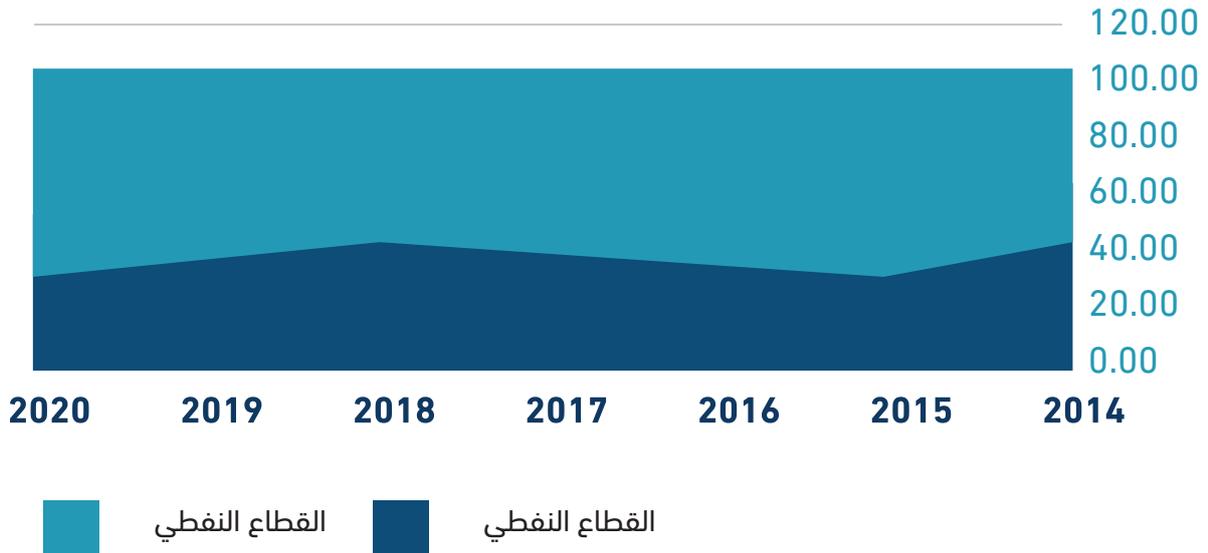
مساهمة القطاعات بالناتج المحلي الإجمالي للقطاعات للسنوات 2014-2020* م (%)

2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	القطاع
26.4	31.2	33.43	28.48	24.62	26.89	42.22	القطاع النفطي
72.7	68.1	65.92	70.62	74.31	72.05	56.95	القطاع غير النفطي
46.4	45.5	44.10	48.31	50.76	49.46	40.53	القطاع الخاص
26.4	22.6	21.81	22.31	23.55	22.59	16.42	القطاع الحكومي
0.8	0.7	0.66	0.91	1.07	1.06	0.83	رسوم الاستيراد
100	100.0	100	100	100	100	100	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية، 2019 م. *: تقدير وفقاً لـ
IMF World Economic Outlook, Oct 2018 and Jan 2019.

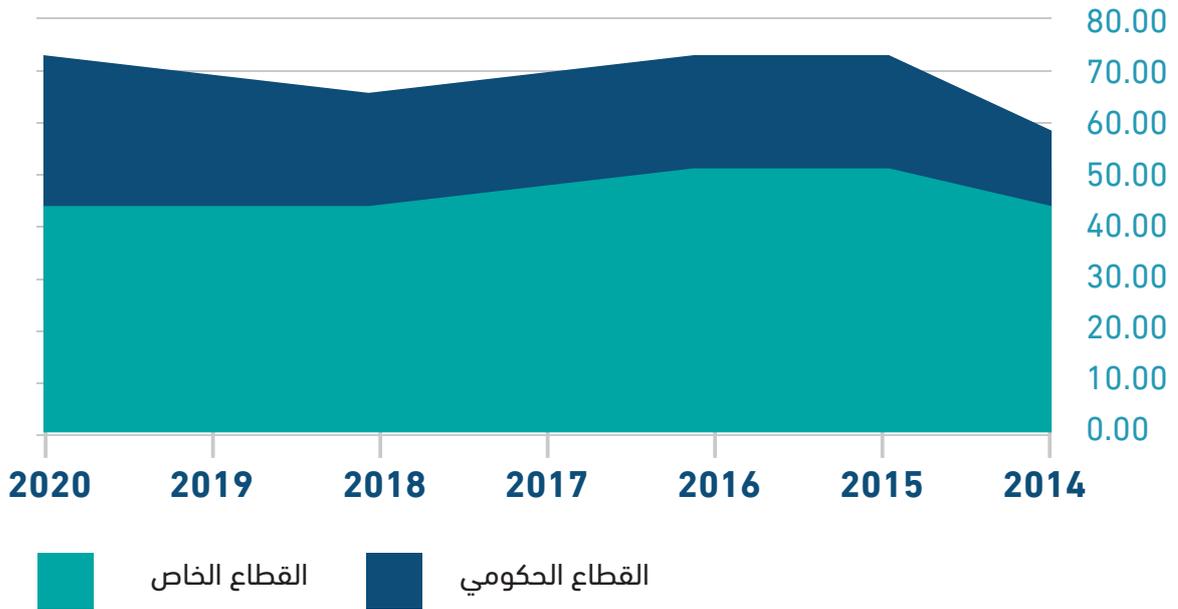
شكل رقم (4/1)

مساهمة القطاعات الرسمية بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2020م



و يوضح الشكل التالي، المساهمة الاقتصادية للقطاع الخاص في الاقتصاد الوطني للفترة 2014-2020م.

شكل رقم (5/1)
مساهمة القطاعين العام والخاص بالناتج المحلي الإجمالي للفترة 2014-2020م



5. مساهمة القطاع الخارجي في الاقتصاد

- بلغ حجم التجارة العالمية للسعودية حوالي 1522 مليار ريال للعام 2019، وهذا يعادل ما نسبته 54.3% من حجم اقتصاد المملكة.
- شهد الميزان التجاري للمملكة فوائض مالية متميزة خلال الفترة 2016-2020م فنمت الصادرات من 688.4 مليار ريال عام 2016 إلى 831.9 مليار عام 2017 ثم إلى 1103.9 مليار عام 2018، وتراجعت قليلا للعام 2019 لتصل إلى 980.7 مليار ريال، ويتوقع تراجعها إلى 764.1 مليار ريال للعام 2020م جراء ظروف الطلب العالمي على النفط ومشتقاته.
- وفي المقابل انخفضت الواردات لعامي 2018 و2017 عن العام 2016 حيث كانت 525.6 مليار عام 2016 وتراجعت إلى 504.4 مليار عام 2017 ثم ارتفعت إلى 514 مليار عام 2018م، وارتفعت قليلا عام 2019 إلى 541.2 مليار ريال، ويتوقع تراجعها إلى 503.4 مليار للعام 2020م أي لقيمة تقترب من عام 2017م، وهذا مؤشر إيجابي واضح.

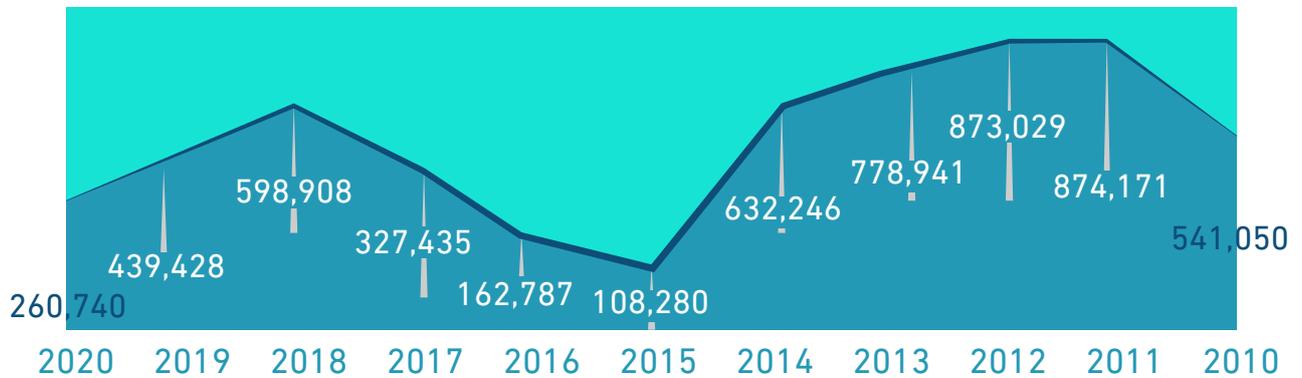
الجدول رقم (1/5)
الميزان التجاري وحجم التجارة للسنوات 2010-2020 (مليون ريال)

السنة	الصادرات	الواردات	الميزان التجاري	حجم التجارة
2010	941,785	400,736	541,050	1,342,521
2011	1,367,620	493,449	874,171	1,861,069
2012	1,456,502	583,473	873,029	2,039,975
2013	1,409,523	630,582	778,941	2,040,106
2014	1,284,122	651,876	632,246	1,935,997
2015	763,313	655,033	108,280	1,418,346
2016	688,423	525,636	162,787	1,214,059
2017	831,881	504,447	327,435	1,336,328
2018	1,103,900	513,993	598,908	1,617,893
2019	980,685	541,257	439,428	1,521,942
2020*	764,109	503,369	260,740	1,267,478

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية، 2020م. وحسابات الصادرات والواردات السلعية للمملكة، يناير 2020 م. *: تقدير

والشكل التالي يوضح الميزان التجاري لاقتصاد المملكة للسنوات 2010-2020م.

شكل رقم (6/1)
الميزان التجاري للمملكة للسنوات 2010-2020م



وتتوزع الصادرات بالمملكة الى صادرات بترولية وصادرات غير بترولية، حيث تستحوذ الصادرات البترولية بنسبة 77.4% من مجمل الصادرات للعام 2019م، ويتوقع استحوادها على نسبة 69.5% من مجمل الصادرات للعام 2020م.

الجدول رقم (1/6)

توزيع الصادرات البترولية وغير البترولية لعامي 2019-2020م

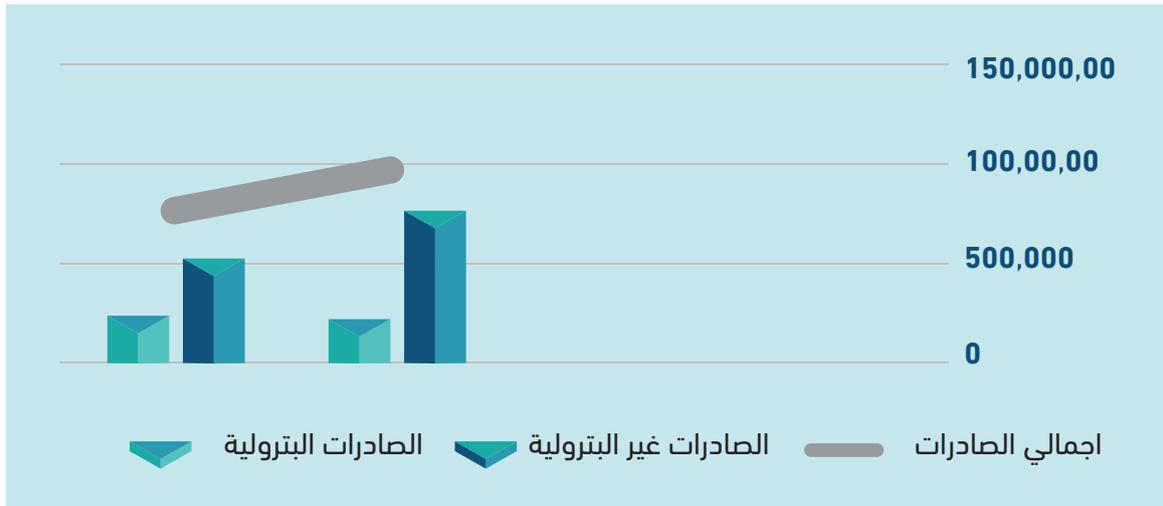
الصادرات	2019	% النسبة	2020	% النسبة
الصادرات البترولية	758,886	77.4	531,220	69.5
الصادرات غير البترولية	221,799	22.6	232,889	30.5
اجمالي الصادرات	980,685	100.0	764,109	100.0

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية، 2020م. وحسابات الصادرات والواردات السلعية للمملكة، يناير 2020 م. *: تقدير

والشكل التالي يوضح توزيع الصادرات البترولية وغير البترولية لمجمل الصادرات للمملكة لعامي 2019-2020م.

شكل رقم (7/1)

الصادرات البترولية وغير البترولية



6. تكاليف المعيشة في المملكة

وفيما يتعلّق بتكاليف المعيشة، فقد بدى واضحا استقرار نمو أسعار المستهلكين عند معدلات معتدلة، حيث ارتفع الرقم القياسي بمعدل 1.5% للربع الأول من العام 2020م مقارنة بالربع الأول من عام 2019م؛ مما يعني أن معدل التضخم فقط 1.5% خلال عام كامل، وهذا مؤشر إيجابي. وبتفصيل أكثر، نستنتج من الجدول رقم (1/7) التالي:

لقد نما قطاع الأغذية والمشروبات بمعدل هو الأعلى عموما بين القطاعات الأخرى ليصل الى 3.9% لفترة المقارنة، تلاه قطاع النقل والمركبات بمعدل 3.7% لذات الفترة، هذا من حيث مقارنة القطاعات. أبدت أسعار بعض القطاعات الرئيسية والقطاعات الفرعية تراجعاً بمعدل التضخم (انكماش الأسعار) للربع الأول من العام 2020م، وكمثال على ذلك أجرة المساكن وصيانتها، والمنسوجات المنزلية، والأدوات والمعدات الرئيسية، والأجهزة والمنتجات الطبية، وغيرها.

الجدول رقم (1/7)

الميزان التجاري وحجم التجارة للسنوات 2010-2020 (مليون ريال)

%نسبة التغير	الأرقام القياسية		الأقسام و المجموعات والفصول والبنود
	مارس 2020	مارس 2019	
1.5	98.8	97.4	الرقم القياسي العام
3.9	105.1	101.2	الأغذية والمشروبات
0.7	101.8	101.1	التبغ
0.3	98.4	98.0	الملابس والاحذية
-0.5	91.3	91.8	السكن والمياه والكهرباء والغاز و أنواع وقود أخرى
-0.6	89.7	90.2	إيجارات السكن الفعلية
-0.9	95.2	96.1	مواد وأعمال صيانة المساكن وإصلاحها
0.2	100.5	100.4	إمدادات المياه والخدمات المتنوعة المتصلة بالمساكن
0.0	100.2	100.2	الكهرباء والغاز وأنواع الوقود الأخرى
1.2	100.3	99.1	التجهيزات والمعدات المنزلية وأعمال الصيانة الاعتيادية
2.8	100.8	98.0	الأثاث والتجهيزات والسجاد وغيره من المفروشات
-1.3	97.5	98.7	المنسوجات المنزلية
0.8	98.0	97.2	الأجهزة المنزلية
-0.5	104.3	104.9	الأدوات الزجاجية وأدوات المائدة والأدوات المنزلية

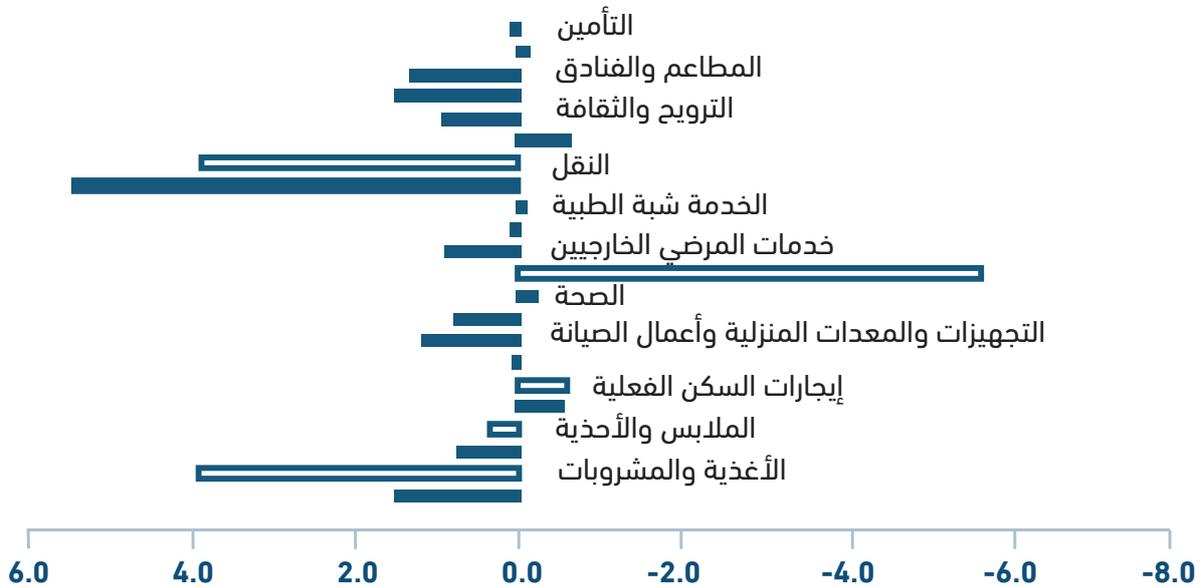
-0.5	102.3	102.8	أدوات ومعدات المنازل والحدائق
-2.2	96.6	98.8	الأدوات والمعدات الرئيسية
1.6	102.6	101.0	السلع والخدمات لصيانة المنزلية الاعتيادية
-0.2	99.8	100.0	الصحة
-5.6	90.9	96.3	المنتجات والأجهزة والمعدات الطبية
0.9	101.9	101.0	خدمات المرضى الخارجيين
0.1	99.8	99.7	الخدمات الطبية
-0.1	102.3	102.4	الخدمات شبه الطبية
5.4	109.0	103.4	خدمات المستشفيات
3.7	100.5	96.9	النقل
2.9	98.0	95.3	شراء المركبات
5.6	105.6	100.0	تشغيل معدات النقل الشخصية
1.3	100.1	98.9	قطع غيار واكسسوارات لمعدات النقل الشخصية
-1.0	100.4	101.4	صيانة وإصلاح معدات النقل الشخصية
3.5	103.0	99.5	خدمات النقل
-0.6	98.4	99.0	الاتصالات
0.9	97.8	96.9	الترويج والثقافة
-0.4	94.9	95.3	الخدمات الترويجية والرياضية
4.9	98.4	93.8	الرحلات السياحية المنظمة
1.5	103.4	101.9	التعليم
1.3	103.6	102.2	المطاعم والفنادق
-0.1	92.2	92.3	خدمات الإقامة
0.2	99.7	99.5	الحماية الاجتماعية
0.1	100.6	100.5	التأمين

2.5	101.5	99.1	الخدمات المالية غير المصنفة تحت بند آخر
-0.8	97.6	98.3	الخدمات الأخرى غير المصنفة تحت بند آخر
المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، الرقم القياس لأسعار المستهلك لشهر مارس 2020م			

والشكل التالي يوضح معدلات التضخم أو التراجع بالأسعار للقطاعات الرئيسية للربع الأول من العام 2020 مقارنة بذات الفترة للعام السابق.

شكل رقم (8/1)

نسبة التغيير % بين مارس 2020 مقارنة بمارس 2019م



ثانياً: أداء المالية العامة للمملكة 2016-2020 م

تشير معلومات وزارة المالية الى تحسّن أداء الموازنة العامة للدولة خلال الفترة 2016-2019، من جانب الإيرادات، وتراجع عجز الموازنة التدريجي نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن استخلاص أبرز المؤشرات المالية كما هو مبين بالجدول رقم (1/8)، وكما يلي:

ارتفعت الإيرادات العامة الفعلية لخزينة الحكومة من 692 مليار عام 2017م، الى 895 مليارات عام 2018م، ثم الى 926.8 مليار ريال للعام 2019م، ويتوقع انخفاضها للعام الحالي 2020م الى 833 مليار ريال. على الوجه الآخر للموازنة، فقد ارتفعت النفقات العامة الفعلية للدولة من 930 مليار ريال عام 2017م الى 1030 مليارات للعام 2018م، والى 1106 مليارات للعام 2019م، ويتوقع أن تنخفض نسبياً الى 1020 مليارات للعام الحالي 2020م.

انخفض عجز الموازنة العامة بشكل واضح عامي 2018 و2019م مقارنة بعام 2017م، فمن عجز وصل الى

238 مليار ريال عام 2017 انفض الى 173 مليارا و131 مليارا فقط لعامي 2018 و2019م، كما يتوقع أن يصل الى 187 مليارا للعام الحالي 2020م. وبهذا التحسن الملحوظ لأداء الموازنة العامة، فقد تراجعت نسبة عجز الموازنة العامة الى الناتج المحلي الاجمالي من 9.2% للعام 2017م الى 4.4% للعام 2019، ثم يتوقع وصوله الى 13.3% تقريبا للعام 2020م.

ما تزال الاحتياطات العامة تشكل رصيда داعما لموازنة الدولة، فقد بلغت 523 مليار ريال للعام 2018م، ويتوقع أن تتراجع الى 412 مليارا للعام الحالي 2020م؛ وذلك جراء المشروعات الكبرى التي تنفق عليها الدولة، والمشروعات الملتزمة بتنفيذها، هذا إضافة الى ما ترتب على الدولة من نفقات جراء جائحة كورونا.

الجدول رقم (1/8)

أبرز مؤشرات أداء المالية العامة للمملكة للفترة 2016-2020 م مليار ريال

*2020	2019	2018	2017	2016	السنوات
833	926.8	895	692	1038.8	الإيرادات العامة المتحققة
-10.1%	3.6%	% 29.3	% 33.4-	-	معدل نمو الإيرادات السنوية
1020	1106	1030	930.0	903.3	النفقات العامة المتحققة
-3.7%	2.8%	% 10.7	% 29.6	-	معدل نمو النفقات السنوية
-187	-131	-173	-238	135.5	الموازنة العامة (فائض/عجز)
-13.3	-4.4%	-4.6	-9.2	5.6+	نسبة العجز بالموازنة/ الناتج المحلي الاجمالي
412	496	523			الاحتياطي العام

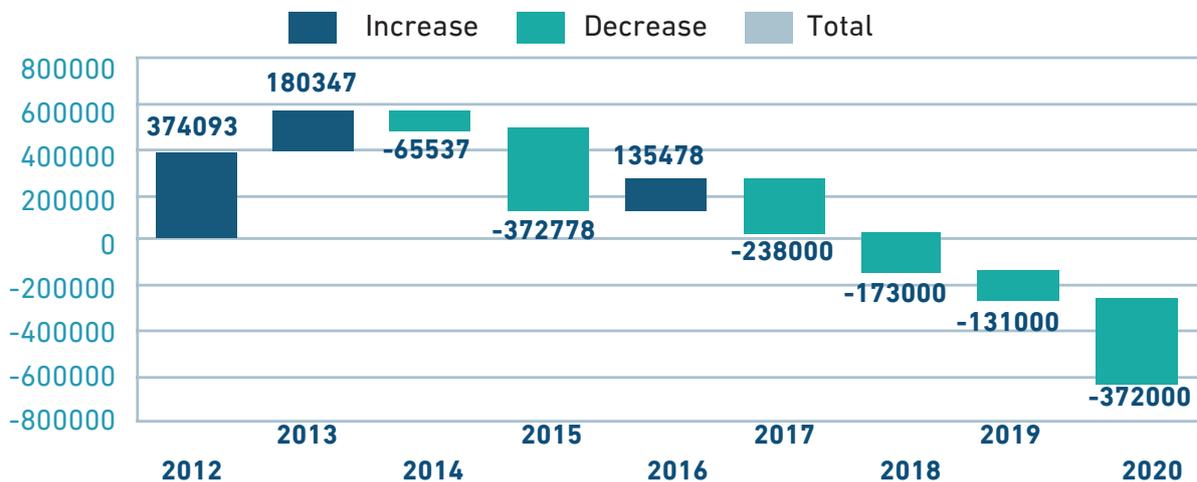
المصدر: 1 - وزارة المالية، ميزانية السنة المالية 1439/1440 هـ 2018 م، وبيان الميزانية العامة للدولة 2018م، والبيان لعام 2020م. 2 - مؤشرات سقراط، تقرير مؤشر الإيرادات غير النفطية، 2020م. 3 - وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة للعام 2020م. *: أولية.

والشكل التالي رقم (1/9) يوضح حجم الفائض والعجز بالميزانية العامة للحكومة للفترة

2012-2020م.

الشكل رقم (9/1)

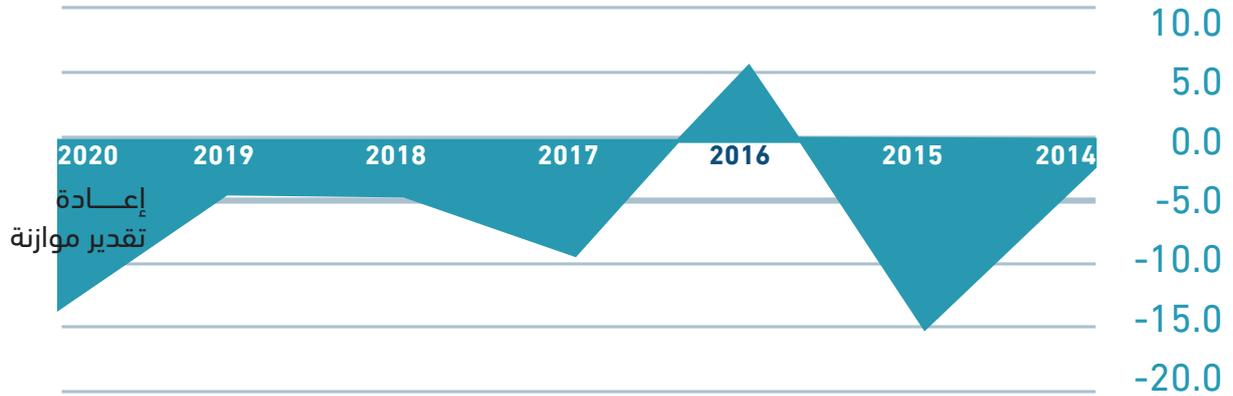
الفائض أو العجز للموازنة العامة للحكومة للسنوات 2012-2020م



كما يوضح الشكل التالي نسبة عجز الميزانية العامة للحكومة الى الناتج المحلي الاجمالي للفترة 2014-2020م.

شكل رقم (10/1)

نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي للسنوات 2014-2020م



- وفيما يتعلّق بالدين العام، فتفيد المعلومات الرسمية أن حجم الدين تزايد بشكل ملحوظ للسنوات 2016-2020، فقد ارتفع من 317 مليار ريال عام 2016 الى 684.5 مليارات للعام 2019، ويتوقع ارتفاعه ليصل الى 821 مليار للعام الحالي 2020م. وعلى الرغم من ارتفاعه هذا، إلا أنه ما يزال لا يشكل خطراً يذكر؛ ذلك أنه سيصل في أعلى مستوى له الى ما يعادل 29.3% فقط من الناتج المحلي الاجمالي، وهذا معدل متدن جداً مقارنة بدول مجلس التعاون خاصة، والدول العربية عموماً، ومعظم من دول العالم المتقدم، كما يبينه الجدول رقم (1/9).

الجدول رقم (1/9)

الدين العام للمملكة نسبة الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة 2016-2020م

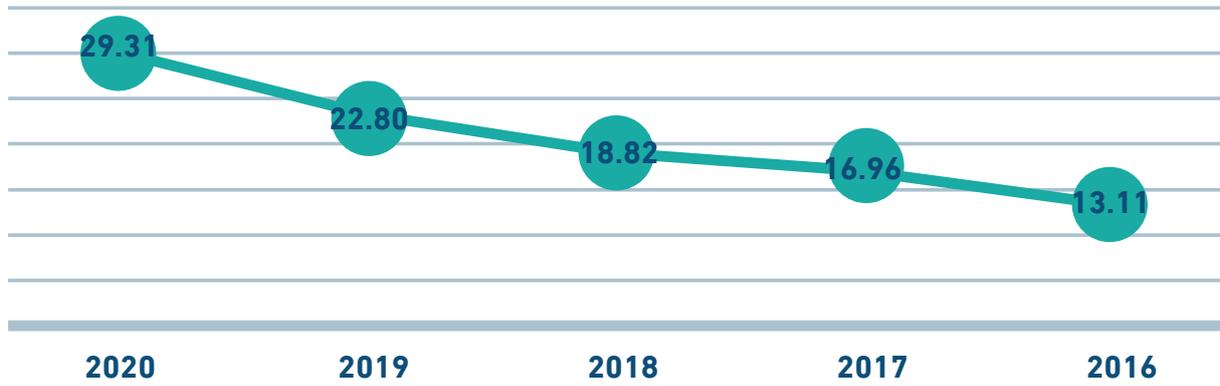
*2020	2019	2018	2017	2016	السنة
821496	684580	555000	438000	317000	الدين العام
2,803,060	3,002,547	2,949,457	2,582,198		الناتج المحلي الإجمالي
29.31	22.80	18.82	16.96	13.11	الدين الى الناتج المحلي الإجمالي %

Source: <https://www.ceicdata.com/en/indicator/saudi-arabia/government> *: Primary

والشكل التالي يوضح نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الإجمالي للفترة
2016-2020م.

شكل رقم (11/1)

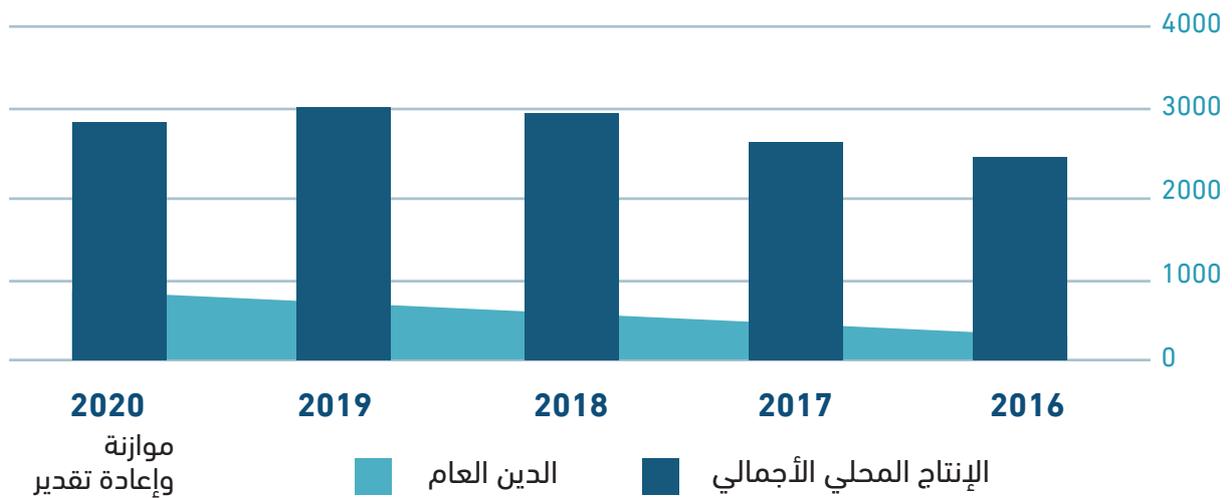
نسبة الدين الى الناتج المحلي الإجمالي 2016-2020م (%)



والشكل رقم (1/12) يوضح حجم الدين العام مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي للفترة
2016-2020م.

شكل رقم (12/1)

الدين العام والناتج المحلي الاجمالي للسنوات 2016-2020م



ثالثاً: برنامج التوازن المالي للمملكة 2016 – 2023 م

استهدفت رؤية المملكة 2030 وبرنامج التوازن المالي بداية تحقيق التوازن المالي عام 2020م ولكن تمّ تأجيل ذلك الى العام 2023م عبر إجراءات أقل، ولتحقيق ذلك فقد أقرّت الحكومة مجموعة من السياسات المالية والإجراءات للوصول بالموازنة الى التوازن دون الاعتماد المالي على النفط، وعليه فقد أصدرت اللوائح والقرارات والسياسات المنظمة لذلك، وكما يلي (مؤشرات سقراط، المصدر السابق، 2020م):

1. فرض رسوم على الأراضي البيضاء بنسبة 2.5% سنوياً.
2. تعديل أسعار منتجات الطاقة وتعرفة استهلاك الكهرباء وتسعيرة المياه.
3. فرض رسوم جديدة على التأشيرات للوافدين.
4. فرض رسوم على مرافقي الوافدين.
5. زيادة رسوم تأشيرات الزيارات والمرور.
6. تعديل نظام المرور.
7. تعديل الخدمات البلدية وإصدار اللوائح والقرارات.
8. فرض الضريبة الانتقائية بشكل موحدّ على مستوى دول الخليج.
9. تطبيق ضريبة القيمة المضافة.
10. إعادة هيكلة تأشيرات ورسوم الحج والعمرة.

الجزء الثاني: النمو الاقتصادي العالمي 2020-2021 م بعد جائحة كورونا أولاً: تقديرات النمو الاقتصادي الحقيقي 2020-2021 م بعد جائحة كورونا

أعاد صندوق النقد الدولي تقديراته لمعدلات النمو الحقيقي للاقتصاد العالمي في ظلّ أزمة جائحة كورونا، حيث يتوقع أن يتراجع النمو لمجمل الاقتصاد العالمي الى نسبة 3% للعام 2020م، ويبدأ ينمو بنسبة 5.8% للعام القادم 2021م، وستشهد اقتصادات الدول المتقدمة تراجعاً بمعدل 6.1% عام 2020م، وسيكون أعلى تراجع للاقتصاد إيطاليا بنسبة 9.1%، واسبانيا بنسبة 8%، وألمانيا وفرنسا بحدود 7% للعام 2020م، كما يتضح من الجدول رقم (1/10).

الجدول رقم (1/10)

التقديرات الجديدة لمعدلات النمو الاقتصادي الحقيقية لاقتصادات دول العالم
للفترة 2019-2021 م

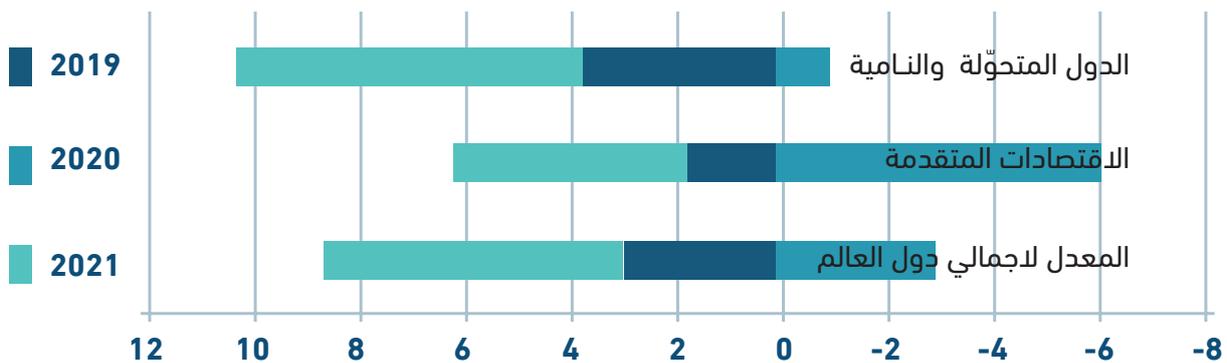
2021	2020	2019	الدولة / معدل النمو %
5.8	-3.0	2.9	المعدل لاجمالي دول العالم
4.5	-6.1	1.7	الاقتصادات المتقدمة
4.7	-5.9	2.3	الولايات المتحدة الأمريكية
5.2	-7.0	0.6	المانيا
4.5	-7.2	1.3	فرنسا
4.8	-9.1	0.3	إيطاليا
4.3	-8.0	2.0	اسبانيا
4.0	-5.2	0.7	اليابان
4.0	-6.5	1.4	بريطانيا
4.2	-6.2	1.6	كندا
6.6	-1.0	3.7	الدول المتحوّلة والنامية
4.2	-5.5	1.3	روسيا
2.9	-5.3	1.1	البرازيل
3.0	-6.6	-0.1	المكسيك
9.2	1.2	6.1	الصين
7.4	1.9	4.2	الهند
3.4	-2.3	0.3	السعودية
4.0	-5.8	0.2	جنوب افريقيا

Source: IMF, World Economic Outlook Report, Growth Projections, April 2020.

أما بالنسبة للدول ذات الاقتصادات المتحوّلة والنامية، فقد توقع صندوق النقد الدولي أن تتراجع اقتصاداتها بوتيرة أقل لمعدل 1% فقط للعام الحالي 2020م، ويتوقع تحقيقها نموا حقيقيا بمعدل 6.6% للعام 2021م بعد التعافي من أزمة جائحة كورونا. والشكل التالي يوضح معدلات النمو لمجموعات الدول

شكل رقم (13/1)

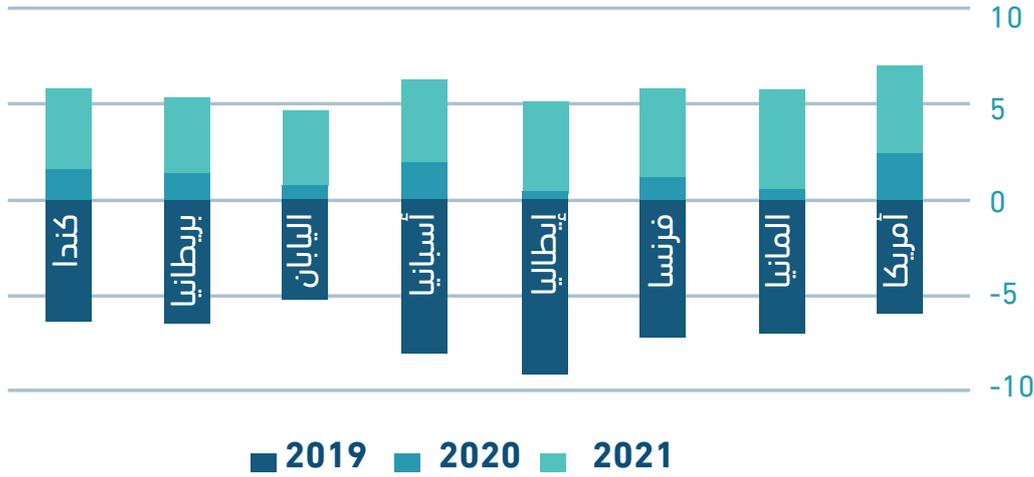
معدلات النمو لمجموعات الدول للفترة 2019-2021م



ويتوقع الصندوق أن تتراجع معدلات نمو اقتصادات الدول الغربية الثماني بمعدلات متفاوتة تصل أدناه لليابان الى 5.2% وأعلىها لإيطاليا لنسبة 9.1% للعام الحالي 2020م، أما أمريكا فيتوقع أن يتراجع نمو اقتصادها بمعدل 5.9% للعام 2020م، ويبدأ يتعافى لينمو بمعدل 4.7% للعام 2021م، والشكل التالي يوضح معدلات النمو لمجموعة الدول الغربية الثماني.

شكل رقم (14/1)

معدلات النمو لمجموعة دول الثماني للفترة 2019-2021م

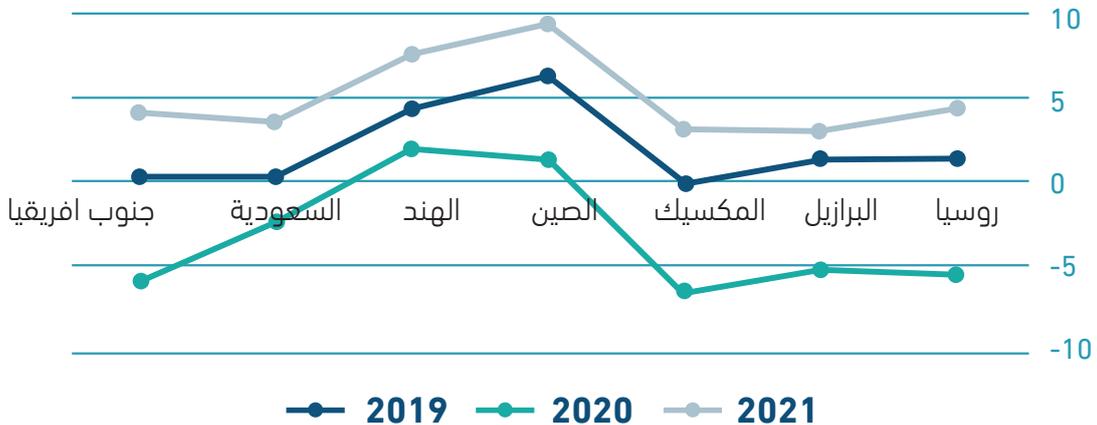


ولمجموعة دول مختارة مثل روسيا والصين والهند والمملكة العربية السعودية، فيتوقع الصندوق أن تتراجع معدلات نمو اقتصادات روسيا بنسبة 5.5% للعام 2020م، واقتصاد البرازيل بنسبة 5.3%، والمكسيك بنسبة 6.6% للعام 2020م. ويتوقع تراجعها بمعدل 2.3% لاقتصاد المملكة العربية السعودية عام 2020م، أما لعام 2021م فتوقع الصندوق أن يتعافى اقتصاد المملكة لينمو بنسبة 3.4%. وعلى الوجه الآخر، فتوقع الصندوق ألا تتراجع معدلات نمو اقتصادات كل من الصين والهند للعام 2020م رغم تراجع معظم اقتصادات العالم، حيث توقع لهما معدلات نمو حقيقي 1.2% و1.9% للصين والهند على التوالي للعام الحالي 2020م، كما توقع أن ينمو بمعدل 9.2% و7.4% لهما على التوالي للعام القادم 2021م.

والشكل التالي يوضح معدلات النمو لمجموعة دول مختارة ذات الاقتصادات المتحولة.

شكل رقم (15/1)

معدلات النمو لدول مختارة للفترة 2019-2021م



ثانيا: تقديرات معدلات البطالة للاقتصادات المتقدمة 2020-2021م بعد جائحة كورونا

قدّر صندوق النقد الدولي أن ترتفع معدلات البطالة للاقتصادات الدول المتقدمة من 4.8% للعام 2019م الى 8.3% للعام الحالي 2020م، والى 7.2% للعام المقبل 2021م. ويتوقع أن تكون أعلى معدلات البطالة في اسبانيا لتصل الى 20.8% لهذا العام 2020م، تليها إيطاليا بمعدل 12.7% للعام الحالي، ثم أمريكا وفرنسا بمعدل بطالة يصل الى 10.4% للعام الحالي 2020م، كما يتبين من الجدول رقم (1/11).

الجدول رقم (1/11)

تقديرات معدلات البطالة للاقتصادات الدول المتقدمة للفترة 2019-2021 م

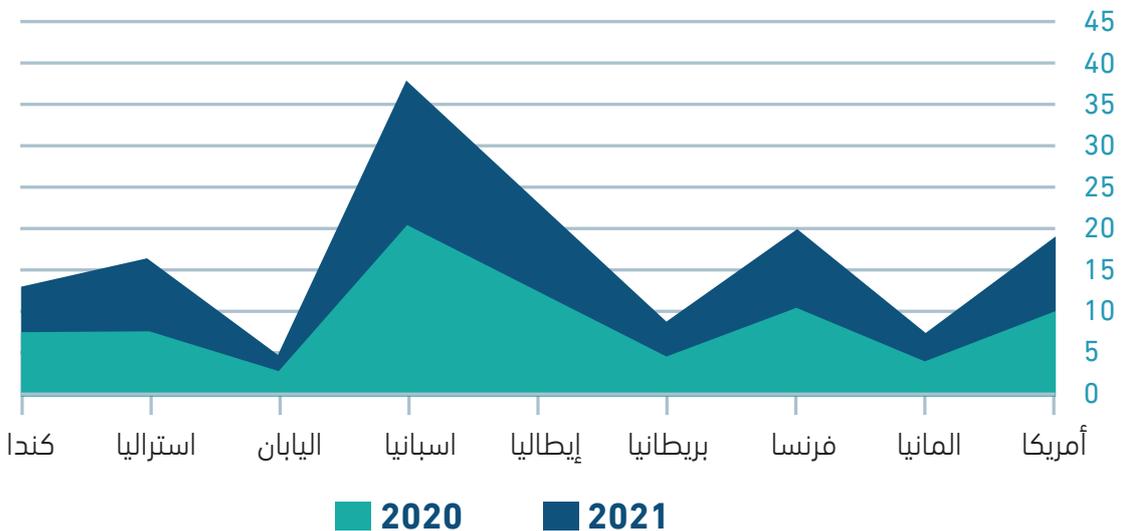
2021	2020	2019	الدولة
7.2	8.3	4.8	الاقتصادات المتقدمة
9.1	10.4	3.7	الولايات المتحدة الأمريكية
3.5	3.9	3.2	المانيا
10.4	10.4	8.5	فرنسا
4.4	4.8	3.8	بريطانيا
10.5	12.7	10	إيطاليا
17.5	20.8	14.1	اسبانيا
2.3	3	2.4	اليابان
8.9	7.6	5.2	استراليا
5.7	7.5	7.2	كندا

Source: IMF, World Economic Outlook Report, Advanced Economies: Un-employment and Real GDP per capita, April 2020.

والشكل التالي يوضح معدلات البطالة المقدره للاقتصادات المتقدمة للفترة 2020-2021م.

شكل رقم (16/1)

معدلات البطالة المتوقعة لدول الاقتصادات المتقدمة لعامي 2020 - 2021م



الفصل الثالث

الدول الأكبر اقتصادات بالعالم
ال G20 للعام 2020
عام المملكة العربية السعودية



SAUDI ARABIA 2020

أولاً

كانت بداية انشاء مجموعة العشرين في تجمّع دول الاقتصادات المتقدمة السبعة في العالم، حيث كانت تسمى دول مجموعة السبع G7 هي: أمريكا وبريطانيا، وفرنسا، وكندا، واليابان، وإيطاليا، وألمانيا، ثم أضيفت دولة فأصبح دول الثماني G8 بعد إضافة الاتحاد الأوروبي للمجموعة عام 1980م. وفي عام 2005م اقترحت بريطانيا استضافة خمس دول في طريق التحول الاقتصادي وهي: البرازيل، الصين، الهند، المكسيك، وكوريا الجنوبية للمشاركة بدول الثماني لتصبح G8+5، وتطور هذا الاقتراح من دول المجموعة ليتسع الى أكبر عشرين اقتصادا في العالم حيث أعلن بمؤتمر قمة بتسبرغ في أمريكا عام 2009م، و فقط عقد اجتماع واحد في روسيا في سبتمبر عام 2013م، حيث بقيت دول الثماني كلجنة توجيهية لمجموعة الغرب مع الاهتمام باليابان، أمّا روسيا فقد تمّ إيقاف عضويتها عام 2014م والذي كان سيعقد في مدينة سوشيا الروسية، الا أنه بعد ذلك تمّ اعادتها للمجموعة (https://en.wikipedia.org/wiki/Group_of_Eight).

مجموعة العشرين G20 هي الدول العشرين الأكبر اقتصادا في العالم بما فيها الاتحاد الأوروبي، وقد تأسست المجموعة عام 1999 كبادرة أولية على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لتلك الدول، وتعتبر منتدى اقتصاديا دوليا، وبعد الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2008 وبداية عام 2009 زاد اهتمام الدول العظمى بالمنتدى، فتمّ رفع مستوى المجموعة لتضم قادة الدول الأعضاء. وقد انعقدت أول قمة لقادة المجموعة في واشنطن مع نهاية عام 2008م. وعليه، وسّعت الدول جداول أعمال المجموعة لتشمل القضايا الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتنمية.

لقد تولّت المملكة العربية السعودية رئاسة المجموعة عام 2019 والتي ستستمر حتى انعقاد القمة للقادة في الرياض بتاريخ 12-22/11/2020. وقبل عقد القمة، ستعقد في الرياض قرابة 120 ورشة عمل وفعالية للتخضير للقمة ولموضوعات ذات علاقة مباشرة بها تشمل اجتماعات وزارية، وندوات متخصصة، وورش عمل على مدار العام.

تمثل اقتصادات الدول الأعضاء في مجموعة العشرين مجتمعة حوالي 65% من سكان دول العالم، و79% من حجم التجارة العالمية، و84% من الناتج الاقتصادي العالمي (<https://g20.org/ar/about/Pages/Participants.aspx>).

ثانيا: جدول أعمال عام 2020

تستضيف المملكة العربية السعودية هذا العام دول مجموعة العشرين، وقد حددت المجموعة توجهها بحيث تركز رئاسة مجموعة العشرين لعام 2020م على اغتنام فرص القرن الحادي والعشرين للجميع، وبالتالي تستهدف ثلاث قضايا رئيسية:

1. تمكين الانسان
2. الحفاظ على كوكب الأرض
3. تشكيل آفاق جديدة

1. تمكين الإنسان

تسعى دول مجموعة العشرين إلى بناء إطار للسياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية، وتعزيزه بما يؤدي إلى تمكين الإنسان وتوليد الفرص الاقتصادية؛ الاستثمارية النموية، وبالتالي توليد فرص العمل والتشغيل وخاصة للمرأة، هذا فضلا عن تناول القضايا المالية الحيوية على مستوى العالم، وعلى مستوى الدول الأعضاء، وكذلك تطوير سبل التعليم، والشراكات بين الدول، والسياحة، والرعاية الصحيّة.

أ. في مجال إتاحة الوصول إلى الفرص

تسعى دول المجموعة الى تهيئة الظروف التي تمكن الأفراد والمجتمعات، وخاصة النساء والشباب، من العيش والعمل والتقدم. وهذا يعني تمكين الناس من الانفتاح التجاري، وتعزيز الابداع والابتكار التكنولوجي. إن إطلاق السياسات التي تعزز تكافؤ الفرص للجميع وخاصة للفئات الأقل حظا، وتمكين النساء والشباب، والارتقاء بالتعليم، وتطوير رأس المال البشري، ودعم فرص العمل الجديدة، وضمان الحماية الاجتماعية، بما يقود الى التقدم والتنمية المستدامة والشاملة.

ب. دعم التوظيف في عالم عمل متغير

في ظلّ تحديات التقدم التكنولوجي المتسارع، والزيادة السكانية، وتطورات هيكل سوق العمل، وتفاوت مستويات المعيشة بين الدول، تظهر الحاجة الى رسم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية لتجاوز تلك التحديات، وإعادة الانتعاج الأمثل من الموارد المادية والبشرية في جميع انحاء العالم. ففي الوقت التي تزداد حدة المنافسة، والتحديات داخل الدول نفسها، وبينها وبين الدول الأخرى، كان لا بدّ لمجموعة العشرين من بذل الجهود التشاركية للنهوض بالتنمية العالمية شبه المتوازنة على الأقل، وبما يخفف على الدول الأقل تنمية من مشكلات البطالة، والفقر، وبالتالي إيجاد إطار دولي للحد الأدنى من الحماية الاجتماعية.

من هنا، يأتي دور المملكة العربية السعودية كدولة في مجموعة العشرين من أن تلعب دورا حيويا وداعما لتجاوز بعض تلك التحديات وحث المجموعة على تحسين سياسات العمل، وفتح سبيل وأبواب التنمية العالمية والإقليمية، وتعزيز مجالات النمو والتنمية المجتمعية كمساهم رائد في المنطقة العربية ومنطقة الشرق الأوسط.

ج. تمكين المرأة وتعزيز الشمول المالي للنساء والشباب

المرأة كحاضنة أساس للأسرة بكافة أفرادها الذكور والاناث هي جوهر التنمية الاجتماعية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية، فتوجه مجموعة العشرين لإتاحة الفرص أمام المرأة يُعتبر جزءا من التخطيط الهادف نحو تحقيق النمو المستدام والشامل للأفراد، وللأسر، وبالتالي للمجتمعات. ولهذا المستوى من التوجه، فإن مجموعة العشرين تعمل وباستمرار على تعزيز المساواة والعدالة بين الجنسين، وخاصة دعم وتعزيز مبادرات التمكين الاقتصادي للمرأة، وتوفير التمويل الميسر للمشاريع الصغيرة وبالغة الصغر.

د. مضاعفة الجهود من أجل التنمية المستدامة

ركزت مجموعة العشرين في قمة اليابان بأوساكا التزامهم بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بدعم وتعزيز فرص التنمية للمجتمعات، وعليه ستركز المجموعة خلال العام الحالي على تسريع تنفيذ أجندة 2030 وعلى تعزيز الربط الإقليمي وزيادة فرص العمل، والاستمرار بتعزيز فرص التجارة الخارجية، والخدمات اللوجستية المرافقة، الى جانب تطوير الاتصال فيما بين الأفراد بالمجتمعات العالمية، وتعزيز آليات المساءلة، والحوكمة الرشيدة، والحفاظ على الاستقرار المالي العالمي بهدف تعزيز التنمية العالمية المستدامة.

هـ. تطوير التعليم

التعليم هو المحور الأساس للتمكين وبناء القدرات البشرية الحاضرة للتقدم والتطور. فتسعى مجموعة العشرين إلى مواصلة الجهود لتمكين الأجيال القادمة من استثمار قدراتها وإمكاناتها، ولا بدّ من النظر إلى التعليم على المستوى الدولي لمواجهة التغييرات الكبيرة في هيكل الطلب على سوق العمل. ولا شكّ أن تمكين الرعاية الصحية تعدّ من أهمّ الممكنات للنشاط الاقتصادي لكي يستقر ويزدهر من أجل الحفاظ على نظام صحي فاعل ومناسب يفي بأغراض الحاجات الإنسانية والمجتمعية، فالتحديات التي تواجهها دول العالم عموماً، ومجموعة العشرين كبيرة ومتعددة، لذا فالتركيز على الرعاية الصحية الأولية، وكافة الجوانب الحيوية للصحة هي القيمة الأساس لعيش الانسان وتمكينه من قيامه بالنشاط الاقتصادي على الوجه السليم.

ز. السياحة كقوة للنمو الاقتصادي المعتمد على الإنسان

قطاع السياحة يتميز بحيويته في دعم النمو الاقتصادي من خلال توليد فرص العمل، وتعزيز الخدمات اللوجستية المتعددة، وإنشاء وتطوير المنشآت المتكاملة النشاطات، فتركز مجموعة العشرين على تعزيز استمرارية الأنشطة السياحية، وعلى استدامة منشآتها.

ح. التعاون التجاري والاستثماري

يُعدّ الاستثمار المحرك الأساسي للتنمية، وتعتبر التجارة العالمية محركاً للنمو الاقتصادي وللابتكار ولتوليد القيمة المضافة، وإيجاد فرص العمل.

وتعتمد التجارة على درجة الانفتاح الاقتصادي والثقافي على المجتمعات الأخرى، إذ أن السياسات المنفتحة والشفافة تعدّ أساساً للانفتاح التجاري والتعاون الاقتصادي الدولي، فمجموعة دول العشرين تركز على سياسات الانفتاح الثقافي والتجاري بين دول العالم، وتحت على تكثيف الجهود لدعم التجارة العالمية، وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الحدود، وخاصة للدول النامية والأقل نمواً. كما تركز اهتماماً خاصاً على المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة.

2. الحفاظ على كوكب الأرض

أ- ضبط الانبعاثات من أجل تنمية مستدامة

يهتم العالم بالتغيرات المناخية كونها أحد التحديات الحديثة، ومع استمرار النمو السكاني، ومع زيادة الانبعاثات جرّاء الإنتاج أو الاستهلاك العشوائي أحياناً كثيرة تزداد الحاجة إلى الاهتمام بضبط الانبعاثات، والتلوث البيئي للحفاظ على استدامة كوكب الأرض.

ولهذا فإن وضع واعتماد إطار اقتصادي يسعى لخفض مستويات الانبعاثات والغازات الملوثة لأي مكون من مكونات البيئة يعدّ حجر الزاوية للتنمية المستدامة، لذا تمنح دول المجموعة اهتماماً خاصاً بظاهرة التغيّر المناخي، وتحسبها فرصة لا تعوض نظراً للحاجة والعمل على ترسيخ وإقرار منهجيات شاملة ومتكاملة للحفاظ على البيئة كونها الحاضرة الطبيعية والأساس للتنمية الاقتصادية.

ب- مكافحة تدهور الأراضي والموارد الطبيعية

يتمّ التعدي على الأراضي الزراعية والأراضي الحرجية يوميا وبشكل مستمر ومجحف مما يؤدي إلى تدهور الغابات والنباتات المنتجة للأكسجين، وبالتالي يزيد من تعقيد مشكلات التلوث للبيئة الصحية التي نعيش، وهذا يعني خسارة للعالم التنموي برمته من عدة جوانب: أهمها التأثير السلبي لصحة الانسان والحيوان

والنبات، وزيادة كلفة النشاطات التي تكافح التلوث على البيئة عموماً، وفساد الكثير من الموارد الطبيعية وخاصة التصحر للأراضي، وتراجع التكامل البيولوجي في الطبيعة، وعليه يتراجع حجم وجودة المنتجات الزراعية الصحية مقارنة بالنمو السكاني، وأخيراً تراجع القيمة المضافة المتولدة بالاقتصاد جرّاء تفاعل العوامل السابقة معاً.

ت- حماية المحيطات

كمكمل لحماية البيئة والطبيعة، تسعى دول المجموعة الى تخفيف التهديد من النشاط البشري بالمحيطات والبحار للشعب المرجانية التي تعتمد عليها نسبة هامة من الحياة البحرية في العالم. فالحفاظ على النظم البيئية للمحيطات يعتبر أحد اهتمامات قمة العشرين ورئاستها لهذا العام.

ث- تعزيز استدامة ومتانة نظم المياه العالمية

لا شكّ بأن تزايد الطلب العالمي على المياه، وسوء استخداماتها من قبل البعض، والاسراف فيه، هو من أهم وأبرز التحديات البيئية العالمية، ويعتبر نقص المياه من أهم العقبات أمام خطط التنمية المستدامة والمستهدفة للعام 2030. فالنمو السكاني، والتوسع العمراني على حساب الأراضي، وتآكل البنية التحتية للمياه، وقلة الرغبة بالاستثمار فيها تعتبر من أسباب تزايد الضغط على الموارد المائية في أنحاء العالم. لذلك فالحاجة تدعو الى تعزيز التعاون الدولي في مجال إدارة المياه، ومعالجة التحديات للسياسات، وتوفير التمويل، ودعم الابتكار لضمان الأمن المائي العالمي، وتوفيره بحدوده الضرورية للجميع.

ج- تعزيز الأمن الغذائي

الفقر والجوع يتعمّق في الكثير من المجتمعات وخاصة الدول الفقيرة، ولعلّ أحد الهموم العالمية هو ضمان توفر الغذاء الصحي المناسب بأسعار في متناول الجميع، فقد أصبح تحقيق الأمن الغذائي أكثر صعوبة جرّاء فقدان التنوع البيولوجي، وتزايد التحديات الزراعية، وتغير العادات الغذائية. ولهذا، تقترح رئاسة المملكة بأن تقوم مجموعة العشرين بتكثيف جهودها لمعالجة فقر الغذاء وهدره وذلك بتشجيع الاستثمارات الزراعية النشطة، وخاصة المتصلة مباشرة بصحة الانسان والحيوان والنبات.

ح- نظم طاقة أنظف لعصر جديد

لعل تأمين الطاقة النظيفة ووصولها للاستخدام البشري السليم وبكلفة مقبولة يعتبر أمراً أساسياً للحفاظ على الصحة العامة للإنسان وللطبيعة ككل، كما يرتبط ذلك بالاستهلاك والإنتاج الأقل كلفة والذي بدوره يؤثر على مستوى معيشة الأفراد، وبالتالي على اخراجهم من طلبة الفقر. لهذا، ستهتم مجموعة العشرين بمناقشة قضايا الكربون وتوفير الطاقة النظيفة للاستهلاك المنزلي الفردي والجماعي، وكذلك للإنتاج الصناعي وغيره.

3. تشكيل آفاق جديدة

دعم الابتكار في كافة مجالات التنمية وتعزيز مشاركته هو أساس تشكيل الآفاق الجديدة لدول مجموعة العشرين.

أ. تعزيز التعاون في مجال الفضاء

التعاون في مجال الفضاء هام وحيوي لدول المجموعة، ومشاركة أطراف جديدة يفغّل ويطور من المجالات المفيدة لعلم الفضاء، ويمكن تعاون القطاعين الخاص والعام في هذا المجال. حيث يوفر اقتصاد الفضاء المتنامي فرصاً كبيرة للعالم، هذه الفرص تتجاوز التأثير الاقتصادي والصناعي المباشر. ولعل تنامي استخدامات البيانات المكانية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية تعزز التنمية المستدامة،

وتحقق الأمن الغذائي، وتساعد في الحفاظ على صحة الانسان، وهذا أخيرا يساهم في حماية البيئة العالمية المشتركة. فقد آن الأوان لمجموعة العشرين أن تجابه التحديات، وتغتزم الفرص لصالح البشرية في العالم.

ب. تمكين الاقتصاد الرقمي

في ظلّ التطورات التقنية العالمية، والتزام التكنولوجيا على النهوض بالإنتاج للسلع والخدمات في العالم، وتنامي التنافس القائم على المعرفة، تعيش الدول عالما من الرقمية يجعلها تبني كل ما وصلت إليه من تقدم في عالم رقمي مفتوح التنافس لكن مغلق النشر والتعليم الا لمن له حق الامتياز والمسجل له كبراءة اختراع أو ابتكار.

وفي ظلّ هذا، كان لا بدّ من تحويل الاقتصادات المتنافسة الى اقتصاد مبني على المعرفة، يقوم أساسه على الرقمية الحديثة ليواكب تسارع التقدم التكنولوجي وتطبيقاته على كافة مناحي الاقتصاد.

ويبدو الخطر على اقتصادات الدول النامية، والتي هي قيد التحوّل ظاهرا في بيئة تلك التطورات، خاصة أنها ذات تأثير إيجابي كبير في تطور وزيادة الإنتاجية؛ وهذا يعني زيادة الكفاءة بالإنتاج، والذي بدوره يزيد من حجم الاقتصاد المبني على المعرفة مقارنة بالاقتصادات الأخرى. هذا من جانب القيمة المضافة للإنتاج، والتنافس على التجارة الدولية العالمية، ومن جانب آخر، فهذا يُثير مخاوف في أسواق العمل، ونماذج الأعمال للمؤسسات في الدول النامية وقيد التحوّل.

لذا تسعى دول مجموعة العشرين الى معالجة تلك التحديات للتقنية المتنافسة، وللتحول في الطلب على العمالة ذات المهارات الخاصة بهذا التحوّل، ولا شكّ بأن دراسة وتحليل الآثار المترتبة على الاحتياجات المستقبلية للمهارات، وتمكين القطاعين العام والخاص من الاستفادة من الاقتصاد الرقمي وعولمة التنافس الشريف، وتحديد إطار عمل واضح لاقتصاد يركز على الإنسان فهذا هو التحديّ الأكبر لقمة العشرين في القرن الحادي والعشرين.

ت. إيجاد حلّ عالمي مشترك لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمية الاقتصاد

نتيجة لارتباط اقتصاداتنا بالمجريات على الساحة العالمية، واعتمادها المتزايد على بعضها، فقد أدى التحول الرقمي بتلك الاقتصادات إلى تغييرات كبيرة في أساليب وطرق تشغيل مؤسسات الأعمال وبالتالي ظهور نماذج أعمال حديثة ومستمرة التطور.

من هنا، برزت الحاجة الملحة إلى إصلاح وتطوير النظام الضريبي للدول بما يواكب هذه المستجدات ويتوافق كذلك فيما بين سياساتها بالتجارة الخارجية. وعطفا على التزام القادة في بوينس آيرس عام 2018م، ستكون أولوية مجموعة دول العشرين العمل بشكل تعاوني لضمان الوصول إلى حلّ عالمي توافقي لمعالجة التحديات الضريبية الناشئة عن رقمنة الاقتصاد في عام 2020م.

ث. الاستفادة من التقنيات في البنية التحتية

على الرغم من تأثر معظم القطاعات الاقتصادية بالرقمية والتقنية الحديثة، إلا أن قطاع البنية التحتية ما زال بحاجة الى العديد من التحولات فيه، خاصة وأن كلفته عالية جدا، وأنه يعدّ وفقا للحسابات القومية الـ ISIC قطاع تكوين رأسمالي اجمالي ثابت، وبالتالي فهو معظم الانفاق الاستثماري. ومع ذلك، لم يبيّن قطاع البنية التحتية حتى الآن الإمكانيات الكاملة والفرص الهائلة التي توفرها تلك التقنيات لتحسين جودته، وتخفيض تكاليفه، بغية تعزيز نموه وزيادة مساهمته في القيمة المضافة للاقتصاد، كما أن هذا القطاع يعاني من الفجوة التمويلية، إضافة الى حاجته الى تطبيق النماذج الجديدة المبتكرة بالإنشاء والبناء بهدف تحقيق الكفاءة بالإنتاج، وبالتالي تخفيف كلفته على المنشآت الصناعية والخدمية والاسكانية وغيرها.

ج. تطوير المدن الذكية

الى جانب التقنية الحديثة الواجب استغلالها للبنى التحتية والإسكان المنظم، وفي ظل التمدد الحضري المتسارع وتآكل الأراضي الزراعية والحرارية، تواجه المدن في دول العالم عموماً، ودول مجموعة العشرين تداعياً في البنية التحتية والتي يحتاج معظمها الى الصيانة الدورية، والبعض الآخر الى الاطلاق بإنشاء حديث يواكب التقنية الرقمية. لذلك فان تسخير التقنية الحديثة للإنشاءات بالمدينة وغيرها يعدّ أحد الضرورات لمواكبة الركب التنموي الحديث، وتلبية الطلب المتزايد للسكان، وضمان المساواة في توفير التنقل الآمن والمريح للمواطنين.

لذلك فإن من الضرورة بمكان تقديم حلول تنقل مبتكرة تعتمد على التقنية الرقمية، الى جانب توفير المباني الذكية، لهذا ستعمل مجموعة العشرين برئاستها هذا العام على إيجاد حلول عملية، للتنقل الذكي في المناطق الحضرية، بناء على الممارسات الفضلى، وتبادل الخبرات في مجال إنشاء المدن الذكية وتطويرها.

ج. معالجة دخول الشركات التقنية الكبيرة في المجال المالي

إنّ من أكبر التحديات التنافسية والحوكمة هي دخول شركات التقنية على مجال الخدمات المالية، مما يتطلب تضامراً جهود مجموعة العشرين من أجل تطوير مستوى عمل منشآت الأعضاء مع الحفاظ على الاستقرار المالي لدولها من أي انعكاسات سلبية على إدارة السياسة النقدية لديها، وعلى سير عمل الأسواق المالية والنقدية، وخاصة سوق أوراق الدين العام.

إن التأكيد من معايير السلامة المالية والاستقرار للمؤسسات المالية بدءاً من حماية البيانات، وانتهاء بضمان الاستقرار النقدي والمالي للدول ليعدّ الهاجس لأمن المعلومات، والأمن الاقتصادي وذلك للحفاظ على استدامة واستقرار التنمية في دول المجموعة.

لذا ستعمل دول مجموعة العشرين على تنسيق وضبط إطار تنظيمي ينسّق الإجراءات المشتركة لجني منافع هذه التقنيات ومعالجة التحديات ذات العلاقة.

خ. مكافحة الفساد

الفساد تهديد خطير للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الوطني والدولي، ويعتبر أهم عوائق النمو الاقتصادي والتنمية، كما يزعزع الثقة فيما بين الحكومات والمواطنين. ونظراً لهذه الأهمية، سيعمل أعضاء المجموعة على مواصلة تنفيذ خطة عمل مجموعة العشرين لمكافحة الفساد والتي أقرها للفترة 2019-2021، مع التركيز على تعزيز النزاهة باستخدام تقنيات المعلومات والاتصالات وتعزيزها في مجالات الخصخصة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وكذلك على تطوير وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

ثالثاً: المشاركون في مجموعة العشرين

تشمل مجموعة العشرين على عشرين دولة عضو هي: الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والمملكة المتحدة، وكندا، والصين، وفرنسا، وألمانيا، والأرجنتين، وأستراليا، والبرازيل، والهند، وإندونيسيا، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، وروسيا، والمملكة العربية السعودية، وجنوب أفريقيا، وجمهورية كوريا، وتركيا. وبالإضافة إلى أعضاء مجموعة العشرين، تُوجه الدعوة إلى دول أخرى للمشاركة؛ فإسبانيا ضيف دائم في اجتماعات مجموعة العشرين. وفي عام 2020م، دُعيت كلاً من: الأردن، وسنغافورة، وسويسرا للمشاركة بصفتها كضيف على المجموعة.

كما سُدعى المنظمات الدولية التي ساهمت على مدى الأعوام الماضية في عمل المجموعة، وتشمل هذا المنظمات: منظمة الأغذية والزراعة، ومجلس الاستقرار المالي، ومنظمة العمل الدولية، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والأمم المتحدة، ومجموعة البنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية.

وكذلك في عام 2020م، دُعيت المنظمات الإقليمية والدولية، ومنها: صندوق النقد العربي، والبنك الإسلامي للتنمية، وفيتنام بصفتها رئيساً لرابطة دول جنوب شرق آسيا، وجنوب أفريقيا بصفتها رئيساً للاتحاد الأفريقي، والإمارات العربية المتحدة بصفتها رئيساً لمجلس التعاون الخليجي، والسنغال بصفتها رئيساً للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا.

رابعاً: كيف تعمل مجموعة العشرين؟

تتناوب الدول الأعضاء على رئاسة مجموعة العشرين كل عام، وتؤدي دولة الرئاسة دوراً قيادياً في إعداد برنامج الرئاسة وفي تنظيم قمة القادة التي يحضرها قادة الدول أو الحكومات. وبانتهاء القمة، يصدر القادة بياناً ختامياً بناءً على ما جاء من مناقشات خلال الاجتماعات التي تُعقد طوال العام، وللتحضير للقمة تعقد الدولة التي ترأسها أي المستضيفة العديد من الاجتماعات التي تضم الوزراء وكبار المسؤولين وممثلي المجتمع المدني على مستوى الحكومات، حيث يتمحور عمل دول المجموعة حول المسار المالي ومسار الشربا Sherpa وتمثل مجموعات التواصل المجتمع المدني ، وكما يلي:

أ. المسار المالي:

يكون يعقد اجتماعات وزراء المالية، ومحافظي البنوك المركزية ونوابهم على مستوى دول مجموعة العشرين، وهي اجتماعات تركز على قضايا السياسة المالية والنقدية، إضافة الى التركيز على الاقتصاد العالمي، والبنية التحتية، والرقابة على النظم المالية، والشمول المالي، والهيكل المالي الدولي، والضرائب الدولية.

ب. مسار الشربا: The Sherpa Track

ويسمى أيضا بمسار الخبراء، حيث يجتمع الوزراء وكبار المسؤولين المعنيين، وتركز الاجتماعات على القضايا الاجتماعية والاقتصادية، كقضايا المشكلات الزراعية، ومكافحة الفساد، وتحديات المناخ، والاقتصاد الرقمي، وتطور التعليم، وتحديات سوق العمل، وبدائل الطاقة وتحدياتها، والآثار البيئية ومستقبلها، والخدمات الصحية والوقائية، ونمو السياحة، وسبل تعزيز التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي.

ج. مجموعات التواصل:

تشكّل عادة مجموعات تمثل المجتمع المدني بكل دولة، ويتم وضع توصيات خاصة بالمشكلات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية وتُقدّم إلى قادة مجموعة العشرين للنظر فيها، حيث تشمل مجموعات التواصل مجموعة الأعمال (B20)، ومجموعة الشباب (Y20)، ومجموعة العمال (L20)، ومجموعة الفكر (T20)، ومجموعة المجتمع المدني (C20)، ومجموعة المرأة (W20)، ومجموعة العلوم (S20)، ومجموعة المجتمع الحضري (U20). وفيما يلي خارطة دول مجموعة العشرين:



G20 Members



Note: The European Union is also a member

الفصل الثالث

وظائف
المستقبل
2040

وتغيّرات سوق العمل
بالمملكة العربية
السعودية



أولاً: تقديم

مع التطور العالمي في المجالات التقنية والتنموية الواسعة، وخاصة التسارع والتوسع في التطوير الرقمي وبرمجياته، فإن هذا سينعكس حتماً على هيكلية سوق العمل المستقبلي وعلى الاقتصاد برمته، والذي أصبح يسمى حديثاً بالاقتصاد الرقمي.

فاتجاه العالم الهائل نحو اكتشاف المواهب وإدارتها سوف يعزز انتقاء المهارات الأساسية للعمال والموظفين بكافة فئاتهم، كما سيعزز من القيادة العليا للمؤسسات والمنشآت، لذلك فالمحافظة على الموهوبين، وتوفير الظروف الملائمة لهم، ومنح الحوافز المشجعة لهم، يعدّ حجر الأساس في زيادة ولاء العاملين، وبالتالي تعزيز تنافسية المنشأة، وزيادة إنتاجيتها، وبالتالي زيادة إيراداتها وحصتها في السوق. ومع تلك التغيرات الدينامية، والتقدم التقني سيتغير مستقبل الوظائف، فسوف تزدهر وظائف جديدة لم تكن على ساحة سوق العمل، وبالمقابل ستتلاشى تدريجياً بعض الوظائف الأخرى بسبب التقدم التقني، وتغير السلع والخدمات التي يطلبها المستهلكون، وبسبب الأتمتة والروبوتات. وهذا الفصل سيتناول عشرين مجموعة من الوظائف التي يتوقع ظهور الطلب عليها مستقبلاً.

ثانياً: مستقبل العمل في ظل اتساع العولمة والأنماط الجديدة لسوق العمل

يتطور عالم التنمية في العالم بشكل سريع ملحوظ؛ وذلك جرّاء التطور التكنولوجي المتسارع الناجم عن الثورة في تقنية المعلومات، والتسارع بالتطور الرقمي وبرمجياته الواسعة الانتشار، وعليه فإن تلك التطورات ستعدّ أهم وأبرز القضايا الرئيسية التي ستؤثر على هيكلية سوق العمل المستقبلي وبالتالي على الاقتصاد برمته، والتي تسارع معها حتى تسمية الاقتصاد من الاقتصاد الحديث إلى الاقتصاد المبني على المعرفة، وأخيراً أصبح يسمى بالاقتصاد الرقمي.

ويمكن إيجاز أسباب ذلك التطور بالتقدم التقني، وأتمتة الأعمال، والتحصّر السريع بغضّ النظر عن جداوه، والعولمة الحرة، والتحويلات بالقوى الاقتصادية العالمية خاصة بعد تقدم الصين على اليابان كثاني أكبر اقتصاد في العالم، ونضوب بعض الموارد الاقتصادية، واكتشاف البدائل للطاقة، والتغيّر المناخي، وتعمّق اختلال التركيبة السكانية في العالم، وأخيراً ظهور الحروب المتداخلة، والأمراض الفتاكة وغيرها. لهذا كلّ، وكما يرى تقرير وظائف المستقبل للعام 2040م أن الاقتصاد الرقمي سيؤدي إلى تغير العلاقة التقليدية فيما بين رب العمل والموظف، بحيث تميل إلى التالي:

- تغيّر منصات العمل بطرق تؤدي إلى تحويل جزء كبير مما كان ينجز من العمال المتفرغين داخل المنشأة إلى عمل فردي خارج مكان العمل.
 - سيعتمد الاقتصاد بصورة متزايدة على علاقات العمل للحساب الخاص قصيرة الأجل وليس على العمل بدوام كامل.
 - ستتطور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي المهيأة لاستخدام الروبوتات بشكل متسارع في أداء المهام، مما ينذر بأتمتة الأنشطة البشرية المعقدة مثل قيادة السيارة.
 - ستفقد الكثير من أتمتة الأنشطة، والتوسع بالروبوتات بدل الأعمال البشرية إلى زعزعة استقرار مجموعة من المهن مثل الاستشارات القانونية، وكثير من الاستشارات الأخرى، وعدد كبير من أعمال التجزئة، وأعمال النقل.
 - يتوقع تقسيم الوظائف بدوام كامل إلى مهام ومشاريع، ومن شأن ذلك أن يسهل إحلال رأس المال بشكل تكنولوجيا التشغيل الآلي محل العمل والموهبة البشرية.
- ويتوقع قادة الأعمال أن مستقبل سوق العمل، وكما جاء بتقرير مستقبل العمل في المملكة عام 2019م، سوف يتضمن التغييرات التالية:

- التوطين أو السعودة، سوف تولد فرصاً أكثر للشباب السعودي.
- اعتماد أكبر على الخبرات؛ سيحتاج السوق إلى خبرات أوسع، وقدرات تنافسية أكبر.
- الانفتاح والتغير المجتمعي وخاصة لعمل المرأة في تزايد.
- التغير في طبيعة الوظائف؛ خاصة التقنية منها، والتقليدية، كالعلوم الإنسانية، والآداب، والعلوم التربوية، والقانون التقليدي، والعلوم البحتة.
- تطوير التعليم ومناهجه؛ لمواكبة الثورة الهائلة للتكنولوجيا، والانفتاح الواسع للأسواق العالمية. تطور الأتمتة والذكاء الاصطناعي.

ثالثاً: إدارة المواهب وتطويرها

اكتشاف المواهب وإدارتها بشكل ناجح من المهارات الأساسية للقيادة العليا للمؤسسات والمنشآت، وكذلك من صميم عمل إدارة الموارد البشرية الحديثة، وتؤكد التجارب أن الاستثمار الفعال للموارد البشرية، والمحافظة على الموهوبين، وتوفير الظروف الملائمة لهم، ومنح الحوافز المشجعة لهم، يزيد من ولاء العاملين وبالتالي يقوي من مركز المنظمة التنافسي. ويشمل مفهوم الموهبة، العملية المنظمة التي تقوم على اختيار الموظفين على أساس الجدارات التي يمتلكونها، وتدريبهم وتطويرهم، واكتشافهم، وتعزيز العمل على تحفيزهم والمحافظة عليهم كمصدر ذو قيمة يسهم في تحقيق النجاح الاستراتيجي للمنظمة. ويمكن تصنيف الموهبة إلى عدة أصناف، وكما جاء بتقرير مستقبل العمل السابق ذكره، أبرزها:

1. الموهبة القيادية
2. الموهبة الأساسية،
3. المواهب الجوهرية
4. المواهب الداعمة للقوى البشرية.

وعليه هناك ثلاثة أركان رئيسية للبناء المؤسسي للمواهب هي:
أ- اكتساب الموهبة: تعدّ اكتساب الموهبة أول خطوة عملية في بناء رأس المال البشري، فاستقطاب الشخص المناسب، وتوظيف المواهب سيترتب عليه لاحقاً نجاح أو فشل المنظمات، حين أن نسبة كبيرة من منظمات الأعمال تخفق في اختيار المواهب الصحيحة من البداية مما يكلفها ضياع فرص النجاح في المستقبل.

ب- بناء الموهبة: وبعد جذب وتعيين هذه المواهب في المنشأة يجب بذل المزيد من جهود التطوير في قدراتهم وامكاناتهم ومهاراتهم ومعارفهم من خلال خطط التعليم المستمر بالمنظمة للوصول بها إلى منظمة التعلّم.

ت- المحافظة على المواهب: تعتمد الكثير من منظمات الأعمال العالمية في استراتيجياتها للحفاظ على المواهب على برامج التطوير والتدريب، وذلك لتعميق الشعور لديها بأن قادة المنظمة يولونهم الرعاية والعناية الكافيتين؛ مما يسهم في تحقق الولاء، والالتزام بالعمل، وبالتالي يصبح الاحتفاظ بهم تحدياً حاصلاً، ونصراً بائناً للمنشأة.

رابعاً: الواقع الحالي في سوق العمل العالمي

ضمن رصد منظمة العمل الدولية لأهم التقديرات للتحويلات المستقبلية في سوق العمل، فقد أورد تقريرها بعنوان " العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقاً " مجموعة من خلاصة دراسات وتقديرات لمستقبل العمل ، يمكن إيجازها فيما يلي:

- يحتمل الاستعاضة عن 47% من وظائف العمال في أمريكا بالآليات والمكننة (Frey and Osborne, 2015).
 - إذا تمّ أتمتة 5% من جميع المهن باستخدام تكنولوجيا مثبتة، كما هو متوقع، فإن حوالي 60% من المهن سيتمكن أتمتها (OECD, 2016).
 - في العالم النامي، ثلثا الوظائف قابلة للأتمتة (World Bank, 2016).
 - يتوقع أتمتة 50% من أعمال الشركات لذا فان هذا سيحدّ من القوة العاملة ذات الدوام الكامل بحلول 2022 (WEF, 2018).
 - تتوقع منظمة العمل الدولية أن يؤدي تنفيذ جدول أعمال باريس بشأن المناخ الى إيجاد 24 مليون وظيفة جديدة مقابل فقدان ستة ملايين وظيفة (ILO, 2018a).
- أما أبرز المؤشرات الاقتصادية والعمالية في العالم، فيمكن ايجازها بالجدول التالي:

الجدول رقم (3/1)

أبرز المؤشرات الاقتصادية والعمالية لدول العالم

المؤشر	موضوع المؤشر
2.78 مليون	الإصابات بالأمراض المميّنة من العمل
300 مليون	عدد العاملين الذين يعيشون تحت خط الفقر
2 مليار شخص	العمالة غير المنظمة
190 مليون	عدد المتعطلين عن العمل
344 مليون	الوظائف الواجب استحداثها
36.1%	نسبة من يعمل لأكثر من 48 ساعة اسبوعيا
53.6%	الفجوة الرقمية للأسر
المصدر: منظمة العمل الدولية ILO، العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا، 2019م، ص 20.	

ويستطرد تقرير منظمة العمل الدولية رؤيته للعمل من أجل مستقبل أفضل بمجموعة من الرؤى والتوصيات للأسواق العمل بدول العالم كافة، من أجل توجيه اقتصاداتها بالدعوة لرؤى وتوصيات جاءت في ثلاثة محاور كالتالي :

المحور الأول: مجال زيادة الاستثمار بالمقدرات البشرية

- الاعتراف الرسمي بحق شامل للجميع في التعلّم المتواصل وانشاء نظام فعال له.
- العمل على المزيد من الاستثمار في المؤسسات والسياسات والاستراتيجيات التي تدعم الناس خلال عملية الانتقال لآليات ونهج العمل الجديد وفي المستقبل.
- وضع برنامج تحويلي قابل للقياس لمستقبل العمل من أجل المساواة بين الجنسين.
- ضمان حماية اجتماعية شاملة للإنسان وحتى الشبخوخة.

المحور الثاني: زيادة الاستثمار في مؤسسات العمل

- انشاء ضمانة شاملة للعمال بما في ذلك حقوق العمال الأساسية وبأجور كافية، وحدود ساعات عمل معينة، وضمان مكان عمل آمن للعمال.

- اتخاذ تدابير الاستقلالية لإدارة وقت العمل بما يتوافق واحتياجات العمال والمنشآت على حدّ سواء.
- اعتماد سياسات عامة تعزز التمثيل الجماعي والحوار الاجتماعي.
- استخدام التكنولوجيا دعماً للعمل اللائق واتباع نهج تبقى به هذه التكنولوجيا تحت إشراف الإنسان.

المحور الثالث: زيادة الاستثمار في العمل اللائق والعمل المستدام

- وضع حوافز لتعزيز الاستثمارات في المجالات الرئيسية التي تعزز العمل اللائق والمستدام.
- إعادة تحديد معالم الهياكل التحفيزية بقطاع الأعمال واعتماد مؤشرات تكميلية حول التقدم المحرز نحو تحقيق الرفاه والاستدامة البيئية والمساواة.

خامساً: الواقع الحالي في سوق العمل السعودي

- يغلب على الوضع الحالي لسوق العمل في المملكة التالي:
- ارتفاع نسبة العمالة السعودية في القطاع الحكومي.
 - ارتفاع نسبة العمالة الوافدة في القطاع الخاص.
 - سيطرة الوظائف التقليدية على السوق مثل الوظائف المالية، والادارية، والتعليمية، والصحية، والهندسية، ووظائف التسويق والمبيعات، والوظائف في المجالات الصناعية، والوظائف الفنية الأخرى وغيرها.
 - انعدام أو انخفاض نسبة ما يعتقد بأنها وظائف المستقبل مثل:
 - الوظائف المتعلقة بالروبوتات (صيانة ومراقبة وتشغيل الروبوتات).
 - استخدام البيانات الضخمة (استخراج، وتحليل، ومراقبة).
 - طواقم العمل الخاصة بقيادة الطائرات بدون طيار.
 - خبراء الصحة الشخصية (مختصون في مكافحة الشيخوخة، وتعزيز الصحة العقلية، ومختصون في مجال التحفيز العصبي للدماغ).
 - أنظمة الذكاء الاصطناعي (الموظفين المستقلين، والنقل الذاتي، والقيادة).
 - مهندسو تصميم ومشرفو أنظمة استشعار.
 - قطاع الفضاء.
 - علم الجينات.
 - أنظمة التعلم الذكي القائمة على الروبوتات التعليمية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.
- والجدول رقم (3/2) يبين توزيع العاملون في سوق العمل بالمملكة وفقاً للقطاع والجنسية حتى بداية عام 2020م، حيث يتبين أن نسبة العمالة المنزلية تشكل حوالي 27.6% من إجمالي العاملين في سوق العمل، والعاملون بالقطاع العام 11.7%، أمّا العاملون بمنشآت أعمال القطاع الخاص فتبلغ نسبتهم 60.8%، وعليه يكون إجمالي العاملون بالقطاع الخاص (مع العمالة المنزلية) ما نسبته 88.3% من مجمل العمالة في سوق العمل السعودي.

الجدول رقم (3/2)

توزيع العاملون بالمملكة وفقا للقطاعات الخاص والعام بداية عام 2020م

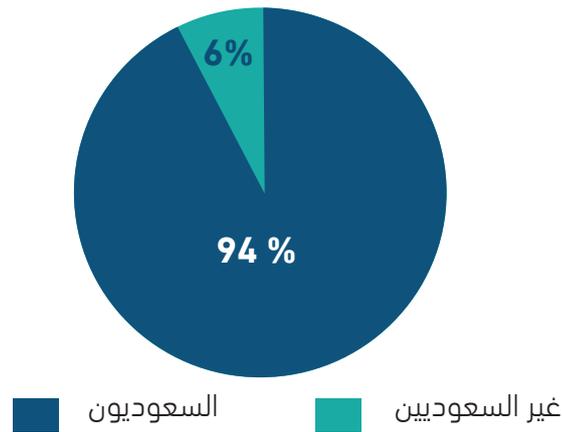
المجموع	غير السعوديين	السعوديون	القطاع
1,561,666	92,098	1,469,568	القطاع العام
8,138,590	6,437,886	1,700,704	القطاع الخاص
3,690,719	3,690,719	0	العمالة المنزلية
9,700,256	6,529,984	3,170,272	المجموع عدا العمالة المنزلية
13,390,975	10,220,703	3,170,272	الاجمالي

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، إحصاءات القوى العاملة، مارس 2020م.

والشكل التالي يوضح توزيع العاملين بالقطاع العام كسعوديين وغير سعوديين بداية عام 2020م.

الشكل رقم (1/3)

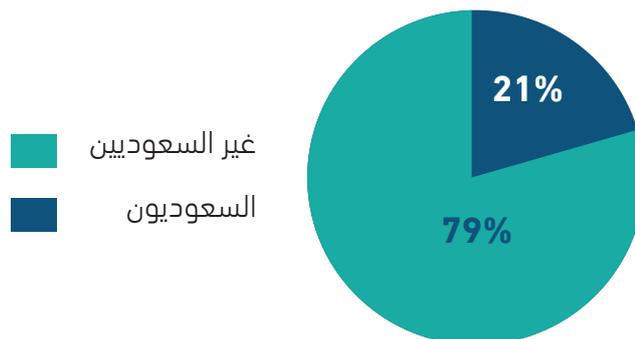
توزيع العاملين بالقطاع العام سعودي وغير سعودي بداية عام 2020م



والشكل رقم (3/2) يوضح توزيع العاملين بالقطاع الخاص كسعوديين وغير سعوديين.

الشكل رقم (2/3)

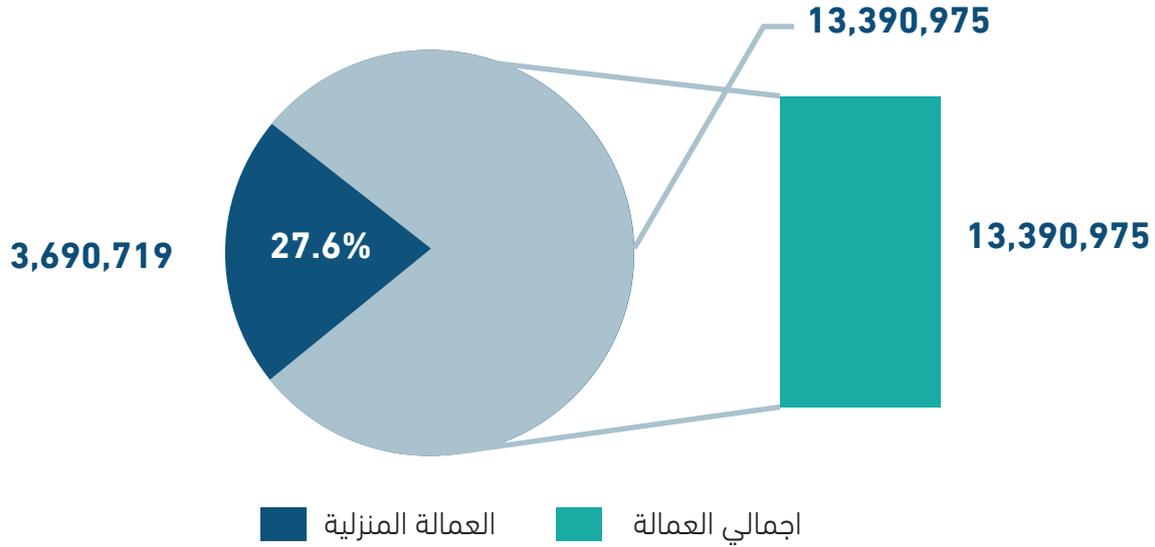
توزيع العاملين بالقطاع الخاص سعودي وغير سعودي بداية عام 2020م



والشكل رقم (3/3) يوضح حصّة العمالة المنزلية من مجمل العاملين في سوق العمل السعودي بداية عام 2020م.

الشكل رقم (3/3)

العمالة المنزلية نسبة لمجمل القوى العاملة



وكمثال واقعي حاليا لأحد مواطن التغيّر المتوقع في سوق العمل السعودي، هو أن عدد العمالة المنزلية يبلغ 3.69 مليون عامل حتى بداية العام 2020م، مقارنة بعدد 2.86 مليون للربع الأول من العام 2019م؛ مما يشير إلى زيادة بنسبة 29% خلال أقل من عام واحد. وتتوزّع العمالة المنزلية على سائقين بعدد 2.02 مليون تقريبا، وحراس منازل وعمائر واستراحات 54.6 ألفا، وطباخون ومقدمو خدمات الطعام نحو 45.9 ألفا، كما يتبين من الجدول رقم (3/3). وعليه، فمع التطور التكنولوجي للروبوتات، ومع صناعة السيارات الحديثة ذات القيادة الذاتية نتوقع أن يتم الاستغناء عن عدد كبير جدا من السائقين ومن الحراس، ولكون هؤلاء عمالة وافدة، فهذا أمر جيد وإيجابي لسوق العمل السعودي.

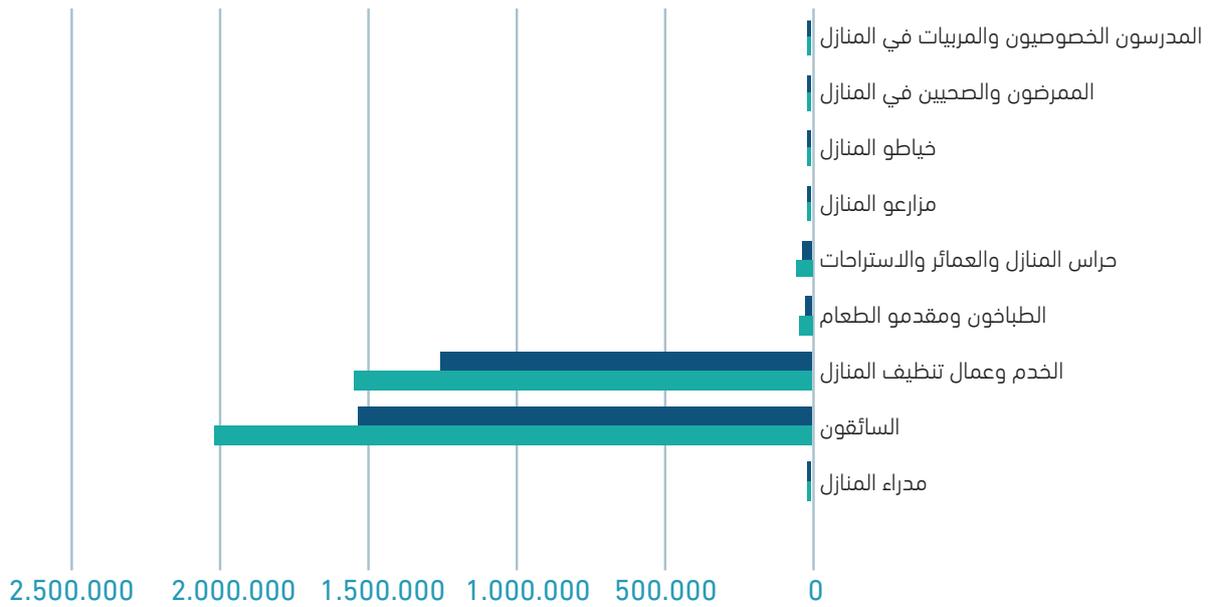
الجدول رقم (3/3)

العمالة المنزلية غير السعودية حسب الجنس والمجموعات الرئيسية للمهن المنزلية
بداية عام 2020م مقارنة بعام 2019م

المجموعات الرئيسية للمهن المنزلية	ذكور	اناث	الإجمالي بداية عام 2020م	الإجمالي الأول من عام 2019م
مدراء المنازل	1,736	1,204	2,940	2,104
السائقون	1,915,027	104,343	2,019,370	1,539,329
الخدم وعمال تنظيف المنازل	523,833	1,030,396	1,554,229	1,256,784
الطباخون ومقدمو الطعام	38,980	6,880	45,860	23,487
حراس المنازل والعمائر والاستراحات	37,725	16,922	54,647	30,842
مزارعو المنازل	2,630	188	2,818	2,637
خياطو المنازل	758	938	1,696	1,535
الممرضون والصحيين في المنازل	770	2,200	2,970	2,530
المدرسون الخصوصيون والمربيات في المنازل	654	5,535	6,189	4,449
الإجمالي	2,522,113	1,168,606	3,690,719	2,863,697

المصدر: الهيئة العامة للإحصاء، البيانات والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل، مارس 2020م.

والشكل التالي رقم (4/3) يوضح توزيع العمالة المنزلية غير السعودية حسب الجنس والمجموعات الرئيسية للمهن المنزلية مقارنة فيما بين بداية عام 2020م والربع الأول من العام 2019م.



■ الإجمالي للربع الأول عام 2019 ■ الإجمالي لبداية عام 2020

سادسا: سبل تهيئة الموارد البشرية

مع نمو عدد السكان، وتقدم التقنية ستتغير الوظائف، وسيفقد البعض وظائفهم بسبب الأتمتة، بينما ستزدهر بعض الوظائف الأخرى، وستقل أو تختفي بعض الوظائف التقليدية، مما سيظهر وظائف أخرى مرتبطة بالتحصّر والعولمة والأتمتة والتقنيات الذكية والروبوتات وغيرها. وتتمثل التحديات المستقبلية بالآتي:

1. تدريب وتهيئة القيادات لمستقبل سوق العمل بحيث يتم التالي:

- اصلاح وتطوير النظام التعليمي ليصبح أكثر مرونة ليتناسب مع احتياجات القوى العاملة في المستقبل وتوجيه مخرجاته وفق توقعات سوق العمل.
- توعية القيادات بالتغيرات التي ستحصل في مستقبل العمل.
- زيادة الاستثمار في القدرات البشرية.
- تدريب الموظفين في القطاعين العام والخاص وتحديث مهاراتهم ليكونوا مستعدين لمستقبل العمل.
- تهيئة بيئة العمل في القطاعين العام - بأن يكون نموذجا في التطوير المستمر وتطبيق التقنيات الجديدة، والخاص - من خلال تطوير البنى التحتية من اجل استعداد أفضل لمستقبل العمل.
- ضرورة تدريب القطاع الخاص لموظفيه وتهيئتهم لمستقبل العمل بدلا من استبدالهم.

2. مهارات المستقبل

مستقبلاً من لا يملك المهارات المطلوبة سيفقد عمله بسهولة فلن تتطابق مهارات اليوم مع وظائف الغد، وقد تصبح المهارات المكتسبة حديثاً أقل أهمية في وقت قليل وفقا لدراسات منظمة العمل الدولية للعام 2019 م . والجدول التالي يبرز أهم المهارات المطلوبة في المستقبل.

الجدول رقم (4/3)

أهم المهارات المطلوبة لسوق العمل مستقبلا

المهارات الشخصية	مهارات التجارة الالكترونية	حل المشكلات المعقدة	تحليل الانظمة وتقييمها
الذكاء الاصطناعي	التفكير التحليلي والابتكار	القيادة والتأثير الاجتماعي	تعلم الروبوتات
المهارات اللغوية	الابداع والمبادرة	اتقان الحاسب الآلي	البرمجة وانشاء التطبيقات
التفكير والتحليل النقدي			
المصدر : تقرير مستقبل العمل في المملكة، مجموعة الاغر 2019م.			

سابعا: مستقبل العمل بالاقتصاد الرقمي

من المتوقع أن يؤدي الاقتصاد الرقمي إلى تآكل حاد في العلاقة التقليدية بين رب العمل والعامل كما يرى تقرير بعنوان "مستقبل العمل" المنشور بمجلة التمويل والتنمية . وهذا يعني تغيرا هيكلياً في العلاقة التقليدية بين أرباب العمل والموظف والعاملين وخاصة الشباب منهم، وقد يكون مستقبل العمل أكثر غموضا مما سبق، فالتقاء قوى رقمية سيعيد تشكيل مكان العمل بشكل كبير مستقبلا، الأمر الذي سيقود إلى تغيير بالعلاقة التقليدية الدائرة حاليا.

وعلى الأرجح، فإن انتشار منصات جديدة لمؤسسات الأعمال، ستعمل على إعادة هيكلة النشاط الاقتصادي بطرق تؤدي إلى تحويل كثير مما كان ينجزه عادة العمال المتفرغون داخل المنشأة إلى عدد متفرق كبير ونوعي لإنجاز الأعمال الحرة، فالأنشطة ستقسّم وتصبح أعمالاً تحت الطلب وليس وظائف أو عمالة دائمة. وتكون نتيجة هذا التحوّل الجوهري هو تنامي اقتصاد يعتمد بصورة متزايدة على علاقات العمل قصيرة الأجل، ومحددة الغاية، وتستند إلى مشاريع جزئية، وكلية أحياناً وهذا كله سيكون للحساب الخاص، وليس على العمل المعتاد بالدوام الكامل.

والقضية الأساس التي تكمن وراء تلك التطورات تتمثل في جانبين:

الأول: إطلال التكنولوجيا والتشغيل الآلي محلّ العمل والموهبة البشرية.

والثاني: اعتماد المنشآت ومؤسسات الأعمال على الأعمال المجزأة القائمة على الارتكاز على المهارات والقدرات البشرية العالية التأهيل والموهبة لتنفيذ لبّ وجوهر الأعمال Core Business & Critical Tasks. ولا شك أن ما سينتج عن ذلك هي أمور خطيرة تتمثل عموماً بالتالي:

1. زيادة عدم المساواة في توزيع الدخل والثروة التي ستنتج عن التركيز في الطلب على المهارات والقدرات العالية للمواهب البشرية.
2. تدهور شبكة الأمان الاجتماعي.
3. تقلص التأمين الطبي للشباب ولل كبار.
4. تلاشي الإجازة مدفوعة الراتب والأجر.
5. تقلص التأمين في مكان العمل.
6. تراجع مساهمات التقاعد.
7. تزايد شبح البطالة مستقبلاً.
8. تدهور الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.
9. تراجع قوة النقابات العمالية، وبالتالي تراجع الحقوق العمالية.
10. تزايد الاقتصاد غير الرسمي نسبة إلى حجم الاقتصاد.
11. تفاقم الحرية والانفتاح غير المحدود خاصة في ظلّ العولمة.
12. ستتأثر أسعار السلع والخدمات، فكثير منها يفترض أن يقل مستقبلاً في ظلّ انخفاض الكلفة الاجمالية لقوة العمل.
13. سيسهل إدارة الإنتاج، والمخزون، ويكون من السهل التسويق للسلع المشوّقة للمستهلك.
14. ستتوسع عمليات الترويج للسلع والخدمات عبر العالم كله، مما يزيد حدّة المنافسة على المستويين المحلي والعالمي.
15. ستتأثر الاقتصادات النامية بشكل سلبي أكثر من غيرها، وسيكون الحال أفضل عموماً للاقتصادات عالية القدرة التنافسية.
16. سينقلب التخطيط للتعليم وينتقل من منح الشهادات العلمية إلى منح المهارات المتخصصة والعالية المهارات والقدرات لهذا ستنتشر الجامعات والمعاهد الموازية.
17. ستتوسع حاجة الطلاب إلى تعليم أقل في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، وقد يستفيدون من التركيز الأكبر على التفكير التصميمي وريادة الأعمال والإبداع لإعدادهم لمشروع بالغ الصغر كمهنة.
18. سيتلاشى الشعور بالانتماء الوظيفي الذي يحمله الكثير من العمال تجاه شركاتهم ومؤسساتهم.

ثامنا: الوظائف المتوقع سيطرتها على أسواق العمل في العالم المتقدم حتى عام 2040م

وفقا لتقرير وظائف المستقبل 2040 الصادر عن مؤسسة استشراف المستقبل، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019م، فان هناك عشرين مجموعة من الوظائف المتوقع أن تسيطر على أسواق العمل في العالم المتقدم وكما يلي:

1. الروبوتات

- أ- صيانة الروبوتات.
- ب- مراقبة الروبوتات.
- ت- تقنية تشغيل الروبوتات.
- ث- موردو الروبوتات.
- ج- مبرمجو الروبوتات.
- ح- خبراء واجهات وتجارب المستخدمين الخاصة بالروبوتات. UI/UX
- خ- استشاريو مراعاة أطلاقيات بناء الروبوتات.
- د- مطورو الأعمال الخاصة بالروبوتات.
- ذ- جراح التجميل بالروبوتات.
- ر- مطورو مهارات التواصل للروبوتات.
- ز- وكلاء السفر للروبوتات.
- س- منظمو عروض وفعاليات للروبوتات.

3. البيانات الضخمة

سيتوسع جمع المعلومات وخاصة لعلاج الأمراض، والعمليات الطبية، واغاثة الكوارث، وبناء المدن، والبنى التحتية، والصناعات التحويلية والاستخراجية، وتسويق المنتجات العالمية...الخ، وأهم الفرص الوظيفية التي ستظهر بفضل التكنولوجيا هي:

- أ- علماء البيانات
- ب- المتخصصون المحققون بمجال البيانات
- ت- مستخرجو البيانات
- ث- محللو البيانات
- ج- مراقبو البيانات
- ح- أخصائيو الجانب القيمي والأخلاقي لحفظ البيانات واستخدامها.
- خ- وكلاء الائتمان الخاص بالبيانات
- د- وسطاء للبيانات

3. طواقم العمل الخاصة بقيادة الطائرات

يتوقع بالعام 2040 أن يتم إعادة تصميم المدن لتناسب مع انتشار أجهزة الطائرات بدون طيار التي باتت تطلق في الجو بأعداد بعد أن تناقصت تكلفتها بدرجة مذهلة، كما أكسبتها التطورات الهائلة في مجال الحوسبة للقدرات الملاحية ذاتية جديدة.

لقد باتت الطائرات من دون طيار على وشك تغيير كل شيء، من الطريقة التي تنتهجها أجهزة الشرطة في

كيفية تطبيق الأمن، وكيفية تصويرنا للأفلام السينائية والتلفزيونية إلى تغطية الأحداث الرياضية، مروراً بكيفية توصيل الطلبات ونقل البضائع للزبائن، ومكافحة حرائق الغابات والبنابات الشاهقة، ومراقبة أنابيب النفط والغاز، إضافة إلى نقل الأدوية والدم بشكل آمن وفوري للحالات الحرجة. الأمر الذي أسهم في توفر مئات الآلاف من فرص العمل، التي سيتم إيجادها لمراقبة وتنظيم الحمولات المنقولة والأنظمة المسيرة آلياً وتنظيم حركة المرور الجوية لتلك الطائرات.

ومن أهم تلك الوظائف:

- أ- موظفو مركز قيادة الطائرات بدون طيار.
- ب- مهندسو النظم الطائرة.
- ت- الطاقم الأرضي للتاكسي الطائر (بدون طيار).
- ث- صيانة الطائرات بدون طيار وتصليحها.
- ج- فرق العمل الخاصة بالأمن الجوي.
- ح- مصممو الطائرات بدون طيار.
- خ- مبرمجو الطائرات بدون طيار.
- د- مشغلو أجهزة الاستشعار.
- ذ- وكلاء مبيعات للطائرات بدون طيار.

4. خبراء الصحة الشخصية

بالمستقبل القريب سوف تتغير طبيعة عمل المستشفيات التقليدية إلى حد كبير، فالتقدم بالمجال الطبي الاصطناعي وتعديل الجينات بتقنية «كريسر»، ما يعني تمكين التكنولوجيا من التحكم في البيولوجيا البشرية على نحو يجعلنا نعيش حياة أفضل.

فالدول الآن على وشك القضاء على الأمراض القلبية الوعائية، كما بتنا نشهد زيادة كبيرة في مدى العمر، علاوة على ذلك، ساعدنا الذكاء الاصطناعي على تغيير طبيعة فهمنا للأمراض، وطريقة فحص الجسم، وكيف صرنا قادرين على تحقيق اللامركزية في الرعاية الصحية عبر «الروبوتات الطبية» الزائرة، التي تسهم من خلال أجهزة التصوير الخاصة بها في تشخيص العلل والأمراض بسهولة، كما أنها تصرف للمرضى الأدوية وتحققهم بالمضادات الحيوية، وتعطيهم توصيات لأنظمة صحية مثالية.

ولا أستبعد أننا على وشك إجراء عمليات جراحية عن بعد في منازلنا بواسطة الروبوتات، وعلى الرغم من سيطرة الروبوتات وأنظمة الذكاء الاصطناعي على عديد من الوظائف الخاصة بقطاع الرعاية الصحية، إلا أنه وفي المقابل ظهر العديد من الوظائف التي تقدم تلك التطورات الهائلة التي يشهدها ذلك القطاع. ومن أبرز تلك الوظائف ما يلي:

- أ- مختصون في مجال مكافحة الشيوخة.
- ب- مختصون في تعزيز الصحة العقلية.
- ت- ممرضون.
- ث- مساعدي كبار السن.
- ج- منظمو جينات.
- ح- أخصائيو علاج من خلال التخلق المتعاقب Epigenetic
- خ- أخصائيو في مجال التحفيز العصبي للدماغ.
- د- مصممون ومهندسون في مجال التعديل الجيني.

5. أنظمة الذكاء الاصطناعي المعززة للبشر

سندرك بالمستقبل القريب قيمة الاستثمار في تنمية العقول وتعزيز قدرات البشر بأنظمة ذكية، بحيث يصبحون قادرين على تأدية وظائفهم بكفاءة عالية. كما تطورت خاصية التعلم العميق بشكل مذهل، الأمر الذي أتاح للذكاء الاصطناعي القدرة على تعزيز وظائف الدماغ البشري من حيث التفكير وابتكار الطول واستخلاص النتائج.

ومع التطورات المذهلة التي شهدتها أنظمة الذكاء الاصطناعي وإتاحتها لكم هائل من البيانات التي تتعلق بكل شيء من حولنا، ازداد الطلب أكثر على المواهب القادرة على تحقيق أقصى استفادة من أنظمة الذكاء الاصطناعي في تعزيز القدرات البشرية. الأمر الي فتح المجال أمام ظهور فص وظيفية جديدة تخدم ذلك القطاع، ومن أهمها:

- أ- مدربون ومشرفون مستقلون ومعززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.
- ب- كُتاب معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.
- ت- موسيقيون معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.
- ث- فنانون معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.
- ج- محاسبون معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.
- ح- فنانون معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.
- خ- خبراء في الأمن الإلكتروني الاصطناعي معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.
- د- خبراء في الذكاء الاصطناعي معززون بقدرات الذكاء الاصطناعي.

6. النقل ذاتي القيادة

باختراع المركبات ذاتية القيادة والتي يمكن ان تستخدم للنقل الشخصي والعام، والتوسع في تطبيق القيادة الذاتية بالكامل، وفي ظلّ عدم الحاجة إلى النظر إلى السيارة التي أمامك أثناء الازدحام، فما عليك سوى أن تسترخي في سيارتك وتدعها تتولى القيادة.

وهذا يعني أن السيارات باتت مصممة لأداء جميع «وظائف السلامة الحرجة» ومراقبة ظروف الطريق للقيادة بحذر لديها من نقطة الانطلاق إلى نقطة الوصول، بما في ذلك البيئات القاسية والطرق الوعرة. كما أن سيارتنا لديها القدرة على التواصل مع رفيقاتها من السيارات الأخرى على الطريق، هذا فضلا عن قدرتها على التواصل مع مالكيها والعودة إليه عند الحاجة.

ومن الأخبار المفرحة أن هذه السيارات ذاتية التحكم أكثر أمنا وأكثر مرونة، كما أنها أكثر جدوى. ومن مميزات أنها ساعدت أكثر بعض الفئات من كبار السن والأطفال على تيسير النقل باستخدام الإمكانيات المتاحة، وجعلته أكثر سلاسة.

وجدير بالذكر أن هذه المركبات ذاتية القيادة، وإن ألغت الحاجة لوجود العنصر البشري في كثير من الأحيان للوظائف، إلا أنها مثلت عاملا أسهم في فتح الباب أمام وظائف جديدة تتطلبها التكنولوجيا الذكية، ومن أهم تلك الوظائف ما يلي:

- أ- موظفو مركز القيادة.
- ب- إدارة المدفوعات والمحاسبة.
- ت- مهندسو الطرق الذكية.
- ث- التصليح والصيانة.

- ج- فرق التنظيف.
- ح- محللو حركة المرور.
- خ- مركبو محطات الشحن.
- د- مصممون لتطوير تجربة الركاب في استخدام المركبات وتحسينها.

7. تكنولوجيا البلوكتشين

باتت تكنولوجيا «البلوك تشين» قادرة على أحداث تغييرات جذرية في قطاعات عدّة، كالقطاع الحكومي، والقطاع المالي والمصرفي، والرعاية الصحية، والعقارات، والتأمين. الأمر الذي مكّنها من قيادة دفعة التغييرات الإيجابية في معظم مناصي الحياة المدنية، لاسيما أنها تكفل العديد من الميزات كتخفيض تكاليف المعلومات، وزيادة معدلات أمنها، الأمر الذي يعزز من مستويات الابتكار في أنظمة التجارة العالمية.

وفي ظل عالم «التواصلية الفائقة» الذي نواجهه استطاعت تلك التكنولوجيا أن توفر فرص هائلة لزيادة الاستفادة من الإمكانيات الكامنة في هذه الأجهزة المتصلة فيما بينها. كما أسهمت هذه التكنولوجيا في توفر العديد من فرص العمل والوظائف الجديدة، التي من أبرزها:

- أ- المشرعون المعنيون بالبلوكتشن
- ب- مهندسو البلوكتشن
- ت- مصممو البلوكتشن
- ث- خبراء واجهات وتجارب المستخدم من الخاصة بالبلوكتشن UI/UX
- ج- مديرو التطبيقات السحابية للبلوكتشن.
- ح- محللو أنظمة البلوكتشن.
- خ- مديرو منتجات البلوكتشن.
- د- مدربون ومشرفون لتطوير الأعمال الخاصة بالبلوكتشن.

8. الطباعة ثلاثية الأبعاد

لا تزال الطباعة ثلاثية الأبعاد ماضية في طريقها لإنجاز العديد من الابتكارات الثورية، أملًا أن تصبح مكوّنًا رئيسيًا في حياتنا اليومية، الأمر الذي يمكنها من الوفاء بالكثير من الوعود البراقة التي منحتنا إياها من قبل.

فثمة نجاحات ملموسة تحققت بفضل الطباعة ثلاثية الأبعاد في قطاعات عدة، لا سيما في ظل قدرتها على الجمع بين العوالم المادية والرقمية والبيولوجية في آن واحد. كما باتت الطباعة ثلاثية الأبعاد قادرة على إنتاج العديد من المكونات عالية التعقيد، بطريقة فعالة من حيث التكلفة، وبكميات إنتاج منخفضة نسبيًا ومصممة حسب الطلب، الأمر الذي منح المصممين حرية غير مسبوقة، وأطلق العنان لإبداعاتهم؛ وهذا مكّن هذه التكنولوجيا الرائدة من فتح آفاق جديدة في عالم التوظيف، الذي أسفر عن ظهور العديد من الفرص الوظيفية، مثل:

- أ- المصممون المعماريون للبيوت الرقمية.
- ب- البنائون لمنازل ثلاثية الأبعاد.
- ت- مصممو منتجات ثلاثية الأبعاد.
- ث- صناع أدوية ثلاثية الأبعاد.
- ج- أخصائيو صناعة الأطراف الاصطناعية المطبوعة.

- ج- أخصائيو الصناعة ثلاثية الأبعاد للجراحة الترميمية.
- خ- أخصائيو طباعة ثلاثية الأبعاد للمواد الغذائية.
- د- الباحثون في علوم المواد، الحوسبة، التكنولوجيا الحيوية
- ذ- فنيو تشغيل الطابعات ثلاثية الأبعاد وصيانتها.
- ر- مهندسو تصنيع الطابعات ثلاثية وصيانتها.
- ز- أخصائيو التدقيق والجودة للمنتجات المطبوعة.
- س- مطورو الشيفرات والمبرمجين.

9. العملات الرقمية المشفرة

في ضوء التطور المتزايد ظهرت العملات الرقمية المشفرة في بعض الأسواق العالمية، ويتوقع استمرار وزيادة الطلب عليها مستقبلاً، فالمؤشرات على التخلي عن استخدام العملة الورقية تزداد بشكل كبير ومتسارع، وظهور عملة عالمية مشفرة نتاج الكثير من التطور الذي تسعى إليه بعض الدول القائمة للاقتصاد العالمي، مع أن الأمر محفوف بمخاطر عالية. وهذا التطور سيولد فرص العمل الجديدة التالية:

1. مشرعون للعملات الرقمية.
2. مصرفيون للعملات الرقمية.
3. أخصائيو للمعاملات المتعلقة بالعملات الرقمية.
4. مديرو الثروات الخاصة بالعملات الرقمية.
5. موظفون بقطاع التأمين للعملات الرقمية.
6. موظفون في مجال تعدين العملات الرقمية.
7. موظفون لعمليات تبادل العملات الرقمية.
8. موظفون لأداء العملات الرقمية.

10. مهندسو التصميم ومشرفو أنظمة الاستشعار

باتت أجهزة الاستشعار اعتيادية في حياتنا فتغلغل دورها في المنازل والمكاتب والسيارات، ولذا ستضم هذه الوظائف التالي:

- أ- مصممو أجهزة الاستشعار وأنظمتها.
- ب- عمال تركيب أجهزة الاستشعار وأنظمتها.
- ت- صانعو الأقمشة وخياطون يعتمدون في عملهم على أجهزة الاستشعار.
- ث- صانعو نماذج البيانات الخاصة بأنظمة الاستشعار.
- ج- منظمو نقل البيانات الخاصة بأنظمة الاستشعار.
- ح- مهندسو إشارة لأنظمة الاستشعار.
- خ- مصممو أجهزة استشعار وأنظمة خاصة بها.
- د- فنيو إصلاح أعطال أنظمة الاستشعار.

11. علماء وفنيو الفضاء

تتطور الرحلات الفضائية بهدف اكتشاف المزيد حول الفضاء والأنظمة الشمسية والقمرية التي خلقها الله بإعجاز لم يتمكن البشر حتى الآن من اكتساب اليسير منه، وهذا تطلب تطوير أنظمة الروبوتات، والصواريخ

- لتعزيز الاكتشافات الجديدة، ومن أبرز الوظائف التي سيحتاجها هذا القطاع ما يلي:
- أ- المخططون للمهام الخاصة بالفضاء.
 - ب- إدارة إطلاق المركبات الفضائية.
 - ت- خبراء الأرصاد الجوية.
 - ث- فرق عمل للتحضر لإطلاق المركبات للفضاء وتجهيز الحمولة.
 - ج- محللون لحركة المرور في الفضاء.
 - ح- مراقبون لتقديم الإرشادات لقيادة مركبات الفضاء.
 - خ- مصممون لتطوير تجربة زوار الفضاء.
 - د- خبراء في تقليل الآثار المترتبة على زيارة الفضاء.
 - ذ- خبراء في أخلاقيات صناعة الفضاء.

12. التعدين الفضائي

التطور بالتعدين الفضائي يعتبر نهضة حيوية بمستقبل غزو الفضاء، ويصاغ حالياً مبادرات جادة لتنظيم وتحديد حقوق الملكية، والتنظيم، وتملك الأشياء بالفضاء، ومن أبرز الوظائف التي سيحتاجها هذا القطاع التالي:

- أ- المستكشفون والمساحون للكويكبات والأجرام السماوية.
- ب- الطواقم الأرضية لعمليات التعدين من الكويكبات والأجرام السماوية.
- ت- أخصائيو إطلاق عمليات التعدين من الكويكبات والأجرام السماوية.
- ث- مشغولون روبوتات عمليات التعدين من الكويكبات والأجرام السماوية.
- ج- علماء المواد الموجودة على الكويكبات والأجرام السماوية.
- ح- موظفو عمليات النقل من الكويكبات والأجرام السماوية.
- خ- عمال عمليات صهر المعادن على الكويكبات والأجرام السماوية.
- د- مديرو تحليل البيانات الخاصة بالكويكبات والأجرام السماوية.

13. توليد الطاقة عن طريق الاندماج النووي

مع التطور الكبير في التقنية بدأت تكاليف المفاعلات النووية تتناقص بشكل ملحوظ، كما أن مخاطرها تناقصت كثيراً، هذا إضافة إلى توسع الاستفادة من الطاقة الشمسية في الكثير من المشاريع التنموية، ومع تلك التطورات المتسارعة ظهر التنافس على تسريع وتيرة الإفادة من طاقة الاندماج النووي في العديد من الصناعات والمشاريع. وبالتالي بات العالم على أبواب توسع هائل باستخدامات الطاقة النووية وهذا ما يجعل أسواق العمل تحتاج إلى الوظائف التالية:

- أ- مصممو مفاعلات توليد الطاقة بالاندماج.
- ب- مهندسو مفاعلات توليد الطاقة بالاندماج.
- ت- فنيون لضبط أنظمة الاندماج.
- ث- خبراء في الشبكات الصغرى الخاصة بعمليات الاندماج.
- ج- مقاولون لمفاعلات توليد الطاقة بالاندماج.
- ح- مخططون لمفاعلات توليد الطاقة بالاندماج.
- خ- مصممون معماريون لمفاعلات توليد الطاقة بالاندماج.
- د- مخططون لعمليات الاندماج بالفضاء.
- ذ- مديرو مشاريع توليد الطاقة بالاندماج النووي.

14. الطبّ الجينومي

بتطور التقنيات الطبية، تمكن الانسان من تتبع حالاته الصحية الأكثر دقة، مما ساعد في الاكتشاف المبكر للأمراض، وبالتالي تناول العلاج الوقائي والاستشفائي بشكل أفضل بكثير مما سبق، هذا إضافة الى تطوير العلاج لشخص مريض يكون مصمما له وفقا لتركيبه الجيني، مما مكن الطب الجينومي من معالجة الجينات المصابة بسرعة فائقة.

ولذلك، يتوقع أن تكون حاجة سوق العمل المستقبلي للوظائف التالية:

- أ- مزودو خدمات صحية خوارزمية.
- ب- باحثون في خدمات الصحة الخوارزمية.
- ت- خبراء تغذية باستخدام الخوارزميات.
- ث- فنيون بيولوجيون مختصون بتقنية التعديل الجيني "كريسبر".
- ج- مهندسون مختصون بتقنية التعديل الجيني "كريسبر".
- د- مدققون مختصون بتقنية التعديل الجيني "كريسبر".
- ذ- خبراء في التصنيع البيولوجي.
- د- مصممو أعضاء في مجال التصنيع البيولوجي.

15. أنظمة التنقل الذكي عبر الأنابيب (الهايبرلوب)

جاءت فكرة الهايبرلوب من أفلام الخيال العلمي في عام 2013، وأصبحت تتطور لتسهل عمليات البحث عبر النت ووسائل التواصل الالكترونية المتنوعة داخل الدول ومع خارجها، وهذا سيقود الى تسهيل النقل للبضائع وللتجارة الدولية بطرق غير معتادة من قبل، وبهذا يتوقع أن تكون حاجة سوق العمل المستقبلي للوظائف التالية:

- أ- مصممو شبكات مترو "تيوب".
- ب- عمال بناء لشبكة المترو "تيوب".
- ت- مشغلو مركز قيادة شبكة المترو "تيوب".
- ث- مهندسو السلامة لشبكة المترو "تيوب".
- ج- مشغلو شبكة المترو "تيوب".
- د- منظمو حركة شبكة المترو "تيوب".
- ذ- موظفو صيانة شبكة المترو "تيوب" واصلاحها.
- د- حراس ومراقبون لشبكة المترو "تيوب".

16. الحوسبة الكموميّة

تتسارع قدرات أجهزة الحاسوب الحديثة بشكل لا مثيل له، فأصبحت تتعرف على الصوت، والعين، والايماءات، كما أصبحت تتفاعل مع الدم الالكتروني في الكشف عن الأمراض ومعالجتها، واجراء العمليات وغيرها، وإنتاج الأدوية الخاصة للجين البشري الخاص بإنسان معين. كل ذلك يعني حاجة أسواق العمل لتطوير مهارات وقدرات شبابها للوظائف الجيدة التالية:

- أ- مبرمجو الحوسبة الكمومية.
- ب- محللو بيانات كمومية.
- ت- مراقبون ومدبرون بمراعاة الخصوصية في الحوسبة الكمومية.
- ث- مديرو أئتمان بمجال الحوسبة الكمومية.
- ج- مشغلو أجهزة كمومية.
- ح- مراقبو الصحة بمجال الحوسبة الكمومية.
- خ- صيادلة معتمدون بالحوسبة الكمومية.
- د- مصممو شخصيات يعتمدون في عملهم على الحوسبة الكمومية.

17. الواقع الممزوج والهجين أو المختلط

يتوقع أن يصبح الانترنت متاحا في كل مكان وبشكل دائم، وأصبحت الأجهزة الذكية تدمج الواقع بالصور الرقمية، فتمزج بين العالم الحقيقي والافتراضي، واتسع مع ذلك الهجين فيما بين مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والحياتية عموما، مما يعني حاجة أسواق العمل لإيجاد مهارات وقدرات للعاملين الجدد تتمثل بالآتي:

- أ- وكلاء سفر يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج.
- ب- معالجون يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج.
- ت- مدربون يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج.
- ث- مشرفون يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج.
- ج- مصممو ألعاب يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج.
- ح- منتجو أفلام يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج.
- خ- مصممون ومشيدون لتجارب معتمدة على الواقع الممزوج.
- د- منتجو أخبار يعتمدون في عملهم على الواقع الممزوج والهجين.

18. اللحوم المزروعة مخبرياً

أصبحت بعض دول العالم تنتج اللحوم مخبريا واللحوم المزروعة، وتعتقد أنها آمنة وصحية وصديقة للبيئة، إضافة لكلفتها القليلة، وهذا فتح الباب أمام تطوير تكنولوجيا استثمارات جديدة ستساهم في الطلب على الوظائف التالية:

- أ- مصممو للمفاعلات الحيوية الخاصة باللحوم المزروعة مخبريا
- ب- مديرو خلايا جذعية للحوم المزروعة مخبريا
- ت- مصممو لحوم مزروعة مخبريا.
- ث- استشاريون واختصاصيون للتحقق من الجانب الأخلاقي والمهني في إنتاج اللحوم المصنوعة مخبريا
- ج- مراقبو الجودة على اللحوم المزروعة مخبريا.
- ح- باحثون ومختصون لتطوير منتجات جديدة من اللحوم المزروعة مخبريا.
- خ- مهندسو تغذية مختصون في اللحوم المزروعة مخبريا.

د- مديرو عمليات للحوم المزروعة مخبريا.
وبهذا التطرف الفكري للإنسان، فإن الحذر أصبح ضرورة حتمية لكل ما يأكل الانسان وبشكل يومي دقيق،
فلن يصنع الانسان لحوما آمنة وصحية كما هو خلق الله سبحانه وتعالى.

19. تكنولوجيا انترنت الأشياء والمنزل المؤتمتة

مع تزايد خدمات الانترنت، ووسائل التقنية الذكية الحديثة لمنازلنا، ومع الترابط العالمي بكثير من مواقع التواصل العلمية والاجتماعية عبر العالم، أصبح توفر المعلومات كسيل جارف يصل كل من يسعى له، لذا تعتبر حياتنا بمنزلنا حياة ذكية بامتياز، وهذا سيقود أسواق العمل الى انشاء فرص عمل جديدة تتلخص فيما يلي:

- أ- أخصائيو أجهزة مستحدثة تعمل وفقا لمبدأ إنترنت الأشياء.
- ب- مركبو أبنية ذكية تعمل وفقا لمبدأ إنترنت الأشياء.
- ت- مطورو ملابس ذكية تعمل وفقا لمبدأ إنترنت الأشياء.
- ث- مراقبو صحة وفقا لمبدأ إنترنت الأشياء.
- ج- علماء وخبراء أنثروبولوجيا وفقا لمبدأ إنترنت الأشياء.
- ح- أخصائيو أنظمة إنذار تعمل وفقا لمبدأ إنترنت الأشياء.
- خ- خبراء تأمين على البيانات وفقا لمبدأ إنترنت الأشياء.
- د- مقيمون لنقاط العطل وفقا لمبدأ انترنت الأشياء.

20. أنظمة التعلم الذكي القائمة على الروبوتات التعليمية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

سوف يعاد النهج بأسلوب التعليم في المعاهد والجامعات والمدارس، ومع دخول الروبوتات وتطور تقنياتها وحقبة استخدامها سوف تتجه الى مزيد من الاستخدام بالتعليم التقني والميداني والمكتبي أيضا. ومن الملفات للنظر قدرة الأجهزة الذكية والروبوتان على دراسة وتفحص ملامح الوجه للإنسان، وبالتالي فهم حاجته وفهم تعبيرات وجهه، مما يقود الى تغذية راجعة مناسبة للحالة قيد الادراك.

لذلك، سيتوجب إعادة النظر بالبنية التحتية للمدارس والجامعات ومؤسسات التعليم المختلفة لتواكب التطورات الجديدة في عالم الذكاء الاصطناعي، وربط ذلك مع الطالب متى كان موقعه، سواء بالمؤسسة التعليمية أو المنزل، أو خارجهما. وهذا الحاجات تعني بالضرورة مواكبة حاجات أسواق العمل للوظائف التالية:

- أ- مصممو واجهات تفاعلية لأنظمة التدريس المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- ب- مطورو برامج تدريسية معتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- ت- مهندسو أنظمة التدريس الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي.
- ث- فنيون لتصليح أنظمة التدريس الذكية المعتمدة على الذكاء الاصطناعي وصيانتها.
- ج- مدربون تربويون للعمل على أنظمة الذكاء الاصطناعي التعليمية.
- ح- مطورو مهارات شخصية معززة بالذكاء الاصطناعي.
- خ- مراقبون شخصيون للحياة المعززة بأنظمة الذكاء الاصطناعي.
- د- مطورو عمليات التعليم الذكية.

تاسعا: المرئيات والتوصيات

في خضم هذه التطورات الهائلة، وفي ضوء التسارع التقني البديل أحيانا لعمل الانسان، وللحفاظ على حيوية دور العامل كموهبة بشرية، فلا بدّ من الإحاطة بما يلي:

- تدريب العمالة السعودية على وظائف فنية ومهنية دقيقة وعالية المهارة.
- التركيز أكثر على المهارات الشخصية، لدورها الهام في الحصول على العمل والاستمرار فيه.
- التنسيق للسياسات العامة فيما يتعلق بواقع ومستقبل سوق العمل، وبيئة العمل، وخاصة سد الفجوة فيما بين وزارة التعليم، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية.
- لعب القطاع الخاص دورا أكبر بالمشاركة في رسم السياسات الحكومية، وتعديل اللوائح والأنظمة المنظمة لسوق العمل والانتاج.
- التركيز أكثر على التعليم المهني والتقني، وتزويد الشباب بالمهارات والقدرات الفنية التي يحتاجها سوق العمل.
- يجب أن يتحول تركيز التعليم على مؤسسات ما بعد المرحلة الثانوية، كما يجب على الدولة بقطاعيها العام والخاص أن تنشئ مؤسسات تعليمية قوية تساعد الباحثين عن العمل على إجراء تحولات ديناميكية خلال مسارهم المهني لمواكبة التغيرات الطارئة.
- التركيز على المناصب والمراكز الوظيفية الحرجة ذات الأهمية الاستراتيجية.
- تحديد أسماء البدلاء للمناصب الحرجة واستكشاف الطاقات الكامنة.
- تكوين اوعية مواهب لكل مستوى تنظيمي في المؤسسة.
- تفادي اضطراب العمل بسبب الرحيل المفاجئ لشاغلي المناصب الحرجة.
- المحافظة على المواهب وضمان مساهمتها الإيجابية لخدمة المنظمة.
- التركيز على المناصب والمراكز الوظيفية الحرجة ذات الأهمية الاستراتيجية.
- المحافظة على المواهب وضمان مساهمتها الإيجابية لخدمة المؤسسة.

الفصل الرابع خيارنا

قطاع الخدمات
اللوجستية
في المملكة



أولاً: تقديم

جاء الاهتمام بتطبيق الخدمات اللوجستية بالمؤسسات في منتصف السبعينات في أمريكا وأوائل الثمانينات في أوروبا، وتعتبر الخدمات اللوجستية محورا أساسا من سلسلة التجهيز والتوريد والتي هي تعدّ جزءاً من سلسلة القيمة التي تتعامل معها الأنشطة الرئيسية للخدمات سواء للصناعة أو القطاعات الأخرى، لذا فإن التأكيد على بناء علاقات طويلة الأمد مع المجهزين وإقامة علاقات الشراكة، واعتماد المعايير التنافسية من قبل إدارة المصانع ومؤسسات الأعمال تعدّ غاية في الأهمية، فهي المفتاح الرئيس لنجاح المنظمة واستدامتها.

هناك عوامل متعددة ساعدت على تطبيق اللوجستيك في المؤسسات والشركات المتنوعة مثل: الخبرات العسكرية، وتطور مدخل النظم لتكوين الوظائف، وتجميع الأنشطة ذات العلاقات الارتباط القوي، وتغير أنماط الاستهلاك، والاهتمام بمستويات الخدمة المقدمة للمستهلك، والحاجة الى تنظيم قنوات التوزيع، وأخيراً، الثورة الاقتصادية وثورة تكنولوجيا المعلومات.

ثانياً: أهمية الخدمات اللوجستية في الاقتصاد

جاء الاهتمام بتقديم خدمات التجهيز والامداد واللوجستيك عندما بدأت تكاليف الامداد بالتزايد بشكل كبير، وعندما أيقنت إدارات مؤسسات الأعمال أن الطريق نحو تدعيم المركز التنافسي وتحقيق الميزة التنافسية لا بدّ له من تطوير اللوجستيك. ولذلك فإن تحقيق زيادة في الأرباح يعني حتما البدء في تقديم أفضل الخدمات للعملاء لكسب الزبائن، وزيادة المبيعات، وبالتالي خفض التكاليف. وعليه، تعود أهمية التركيز على اللوجستيك كقطاع حيوي للأسباب التالية:

- اعتبارات التكلفة العالية.
 - أهمية اللوجستيك لاستراتيجية عمل المنشأة.
 - أهمية اللوجستيك للعميل.
 - تزايد رغبة العملاء في الحصول على استجابة مناسبة وسريعة للسلع والخدمات المطلوبة.
- ومما لا شكّ فيه، أن الخدمات اللوجستية تولّد قيمة مضافة لكافة القطاعات الاقتصادية في الدولة؛ ذلك انها تدخل في أعمال القطاعات جميعها، فخدمات اللوجستيك متعددة ومتنوعة؛ فتقوم على توفير الخدمات الأولية، والوسيط، والنهائية المرافقة لكل مرحلة من مراحل انتاج السلعة وحتى بيعها للمستهلك النهائي.

لهذا، فإن القيمة المضافة المتولّدة من اللوجستيك أكبر بكثير مما هو منشور بالمعلومات الاحصائية الرسمية للنتائج المحلي الاجمالي، فهذا يحتاج الى أفراد احصائيات خاصة به كقطاع مترابط مع كل القطاعات.

ثالثاً: أهداف اللوجستيك وتكاملها مع الانتاج وجودته

تقدم الخدمات اللوجستية تنوعاً كبيراً ومتداخلاً من الخدمات الأولية والوسيط للمنتجات الصناعية والزراعية والخدمية والانشائية وغيرها، وينبغي أن تكون هذه الخدمات على مستوى يوازي متطلبات الجودة المأمولة للمنتج، لذلك تستهدف الخدمات اللوجستية التالي:

- بلوغ الجودة المناسبة للصناعة (للسلعة).
- الوصول الى السعر المناسب للصناعة.
- الشراء بالكميات المناسبة وفي الوقت المناسب.
- اختيار المورد المناسب.

ويأتي اللوجستيك في اتجاهين؛ العادي والعكسي:
الأول: يركز على إدارة المواد التي تغطي كافة الوظائف من الحصول على المادة الخام إلى الإنتاج في المصنع.
والثاني: يشمل حركة المنتجات من المصنع إلى العميل النهائي.
ويأتي اللوجستيك العكسي ليضيف اتجاهاً ثالثاً للوجستيك فهو يتعامل مع المناولة، والتخزين، وحركة المواد التي تتدفق عكسياً من المستهلك إلى المنتج أو للمورد، وتتضمن عودة الوحدات المعيبة والحاويات أو الصناديق.
ويشار أيضاً للوجستيك العكسي باسم لوجستيك المسؤولية البيئية لكونه يساعد على إعادة تصنيع المواد غير المطلوبة (الزجاجات والعبوات... الخ) بما يساهم في خفض التكاليف.
وتشمل علاقات اللوجستيك: العلاقة بالتسويق، وعلاقته بالإمداد والإنتاج، وعلاقته بالإدارة المالية، وعلاقته بالجوانب التنظيمية والإدارية والموارد البشرية.

رابعاً: مجالات التخطيط اللوجستي الرئيسية

يرتكز التخطيط اللوجستي على أربعة مرتكزات رئيسية:

1. مستويات خدمة العميل.
2. الموقع.
3. قرارات المخزون.
4. وقرارات النقل.

وتتضمن مجالات التخطيط اللوجستي الآتي:

- أهداف خدمة العملاء.
- استراتيجية تسهيلات المواقع.
- قرارات التخزين.
- استراتيجية النقل.
- تحديد أنواع وسائل النقل والمفاضلة والتنسيق بينها: النقل الجوي، البحري، البري. وبأي شكل لكل منها.
- يجب تخطيط وتحديد معايير المفاضلة فيما بين كافة الوسائل المتاحة والمفضلة مثل: الكلفة، والوقت، والاعتمادية، والقدرة على تغطية السوق، والقدرات والتسهيلات، والأمان وغيرها.

خامساً: مشكلات اللوجستيك في الأعمال الدوليّة

تواجه الخدمات اللوجستية بعض الصعوبات والمعوقات على المستوى المحلي، وكذلك الحال على المستوى الدولي، بل وتزداد صعوبة ومعاناة إذا كان الأمر متعلقاً بالوجستيك الدولي، فهناك العديد من الضوابط ينبغي الاستجابة لها، وتفادي الوقوع في إشكالات قانونية أو تنظيمية أو فنيّة.

ولعل أهم المشكلات اللوجستية على المستوى الدولي هي:

- أ- العولمة والانفتاح العالمي: مواقع المصانع والمزارع والمناطق الحرة.
- ب- متطلبات العملاء: الابتكار والابداع في المنتجات.
- ت- نمو الاسواق وتطور أدواتها التقنية: تكاليف البحث والتطوير.
- ث- الوضع الاقتصادي والأزمات الداخلية والخارجية المؤثرة: التباطؤ أو الركود أو الكساد الاقتصادي.

ج- تسعير المنتجات، والتكاليف، والعوائد: التكلفة والارباح.
ومن الأهمية عقد التحالفات الاستراتيجية مع القائمين على تقديم الخدمات اللوجستية لتعزيز تنمية الصناعة الوطنية، وتطوير قطاع الخدمات، وتنامي الخدمات اللوجستية برمتها، فكلها أسباب للتجاذب كسلسلة متكاملة في التنمية.

سادسا: الترتيب الكلي لمؤشر الأداء اللوجستي للسعودية مقارنة بالدول LPI

يتكون المعيار الدولي لمؤشر الأداء اللوجستي من ستة مكونات رئيسية تعكس الترتيب الكلي لمستوى الخدمات اللوجستية لدى الدول، وهذه المكونات هي:

1. الخدمات الجمركية.
2. البنية التحتية التي تخدم كافة الأنشطة الاقتصادية.
3. الخدمات المقدمة بالشحن الدولي؛ النقل والشحن البري، والبحري، والجوي، وعبر السكك الحديدية.
4. جودة وتنافسية الخدمات اللوجستية بالدولة عموما.
5. التعقّب والمتابعة للخدمات اللوجستية المقدمة؛ وذلك لضمان تأمينها بالطرق والكيفية المناسبين، وبال جودة المطلوبة دون التأثير سلبيا على المكونات المادية للسلعة.
6. الوقت المثالي لتقديم الخدمة.

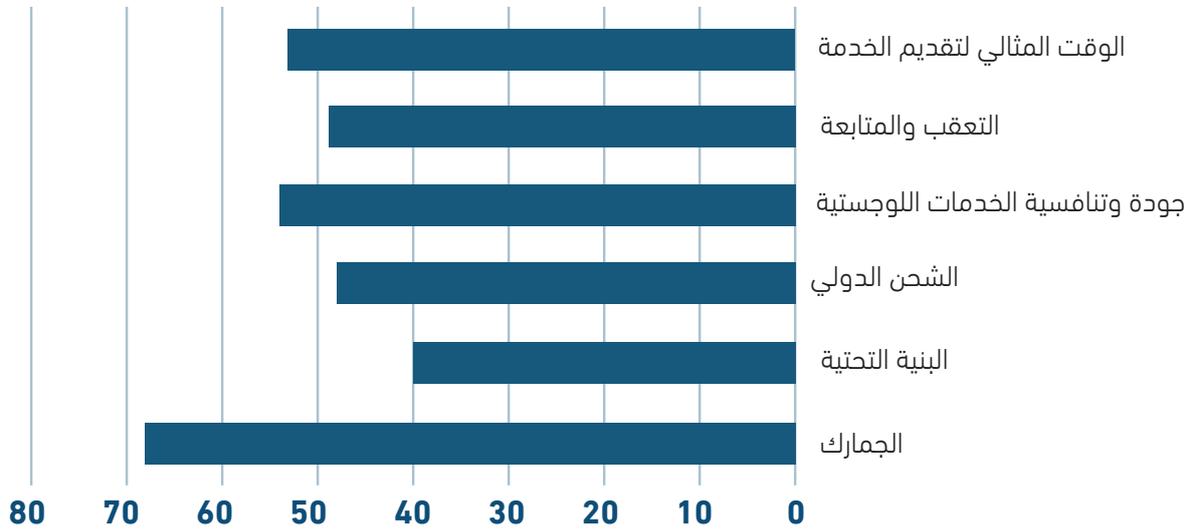
وضمن تلك المعايير، فإن المملكة قد تراجعت قليلا بترتيبها الكلي للأداء اللوجستي من المرتبة 49 عام 2014 الى الترتيب 52 للعام 2016، والى الترتيب 55 بين الدول للعام 2018م، وفقا لأحدث بيانات للبنك الدولي، وكما يعرضه الجدولان (1/4 و 2/4) لمجموعة مختارة من الدول.
وبقراءة مكونات المؤشر الكلي للأداء اللوجستي، يتبين أن المملكة كانت بحال أفضل لمؤشر البنية التحتية، حيث ترتيبها 40 بين الدول، يليه مؤشر الشحن الدولي بترتيب 48، ثم مؤشر التعقّب والمتابعة بترتيب 49 من بين الدول. أمّا الترتيب الأقل فكان لمؤشر الجمارك والذي وصل الى 68 من بين الدول، وهذا سبب رئيسي في تراجع ترتيب المملكة للعام 2016 مقارنة بعام 2014م.

Overall Rank			ترتيب قطاعات الخدمات Rank of Services Sectors					
الترتيب الكلي لمؤشر الأداء اللوجستي للدولة Overall LPI score			الجمارك	البنية التحتية	الشحن الدولي	جودة و تنافسية الخدمات اللوجستية	التعقب والمتابعة	الوقت المثالي لتقديم الخدمة
الدولة	Score	rank						
المانيا	4.23	1	2	1	8	1	3	2
سنغافورة	4.14	5	1	6	5	5	10	6
بريطانيا	4.07	8	5	5	11	7	7	8
أمريكا	3.99	10	16	8	19	8	5	11
اليابان	3.97	12	11	11	13	12	13	15
الامارات	3.94	13	12	13	7	18	18	18
فرنسا	3.90	16	17	15	20	19	15	13
استراليا	3.79	19	22	18	21	17	19	21
ايطاليا	3.76	21	27	19	17	21	20	22
اسبانيا	3.73	23	24	25	22	23	23	26
كوريا	3.72	24	26	20	27	25	24	23
الهند	3.42	35	38	36	39	32	33	42
سلطنة عمان	3.23	48	61	34	40	38	57	57
مصر	3.18	49	65	50	45	43	54	48
*السعودية	3.16	52	68	40	48	54	49	53
الكويت	3.15	53	56	56	24	70	53	55

Source: World Bank, International Logistics Performance Index (LPI) for 2007, 2012, 2014 and 2016, Washington DC, 2018. *Noting that: KSA Rank equals to 49 in 2014.

الشكل رقم (1/4)

ترتيب السعودية وفقا لكل قطاع لوجستي بالمؤشر العام



سابعا: مؤشر حقة الحركة اللوجستية للمملكة العربية السعودية المفهوم والمعايير

تعني الخدمات اللوجستية كافة الخدمات التي تقدم لسلسلة الامداد والتجهيز لما قبل عملية الإنتاج للسلع والخدمات للمنشأة الاقتصادية ولما بعدها سواء داخل الدولة أو خارجها، وقد أشارت منظمة الاسكوا الى أنها تشمل سلسلة الخدمات والأنشطة اللازمة لتحريك السلع وانشاء سلاسل الامداد داخل الحدود وخارجها، وذلك بهدف ضمان نقل المنتجات من المنتج الى المستهلك بالسرعة المطلوبة وبأفضل الظروف، وهذه الخدمات تعدّ غاية بالحيوية للتجارة الدولية خاصة في ظلّ اقتصادات العولمة. وغني عن القول، أن للخدمات اللوجستية أهمية كبيرة في تعزيز التنافسية للمتاجر داخل الدول وفيما بين الدول في العالم، كما أن لها أهمية كبرى في توفير فرص العمل والتشغيل، ورفع كفاءة التوصيل والنقل للبضائع، وتقليل التالف والفاقد منها، مما يعني الحفاظ على جودة المنتج وتوصيله للمستهلك النهائي في الوقت المتوقع وبالكيفية والجودة الخارجة من المصنع المنتج (المصدر: E/ESCWA/EDID/2017/IG.1/2017 مؤشر الأداء اللوجستي في المنطقة العربية: مكوناته ومنهجية إعدادة ومستوياته، 2017). وقد اهتمت دائرة البحوث الاقتصادية باتحاد الغرف العربية بالتطورات الحديثة في لوجستيات التجارة، ففي تقريرها حول تطورات اللوجستيات بالتجارة وأهمية الإفادة منها في العالم العربي، أشار التقرير الى أن اللوجستيات تتعدى مفهوم خدمات النقل، فهي شبكة من الخدمات التي تدعم الحركة المادية للسلع والتجارة عبر الحدود والتجارة داخل الحدود، لتشمل أنشطة التخزين، والوساطة، والتسليم السريع، وخدمات البنية التحتية الحيوية مثل المحطات الطرفية (المصدر: خالد الباجوري، التطورات الحديثة في لوجستيات التجارة وأهمية الاستفادة منها في العالم العربي، اتحاد الغرف العربية، 2019).

كما اهتمت الهيئات الدولية الأجنبية والعربية ببناء مؤشرات للخدمات اللوجستية لقياس أنشطة وفعالية تلك الخدمات وإجراء المقارنات الدولية كما غيرها من المقاييس، وعليه تم تركيب مؤشر الخدمات اللوجستية من مجموعة مؤشرات ومعايير تقيس جودة البنية التحتية المساندة للأنشطة تحت ست مجموعات كما جاء بتقارير ومؤشرات البنك الدولي، واتحاد الغرف العربية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لغربي آسيا/الاسكوا، وغيرها من التقارير، وتشمل المحاور الستة ما يلي:

1. كفاءة إدارة الجمارك والحدود في سرعة وبساطة التخليص، فيما يتعلق بمعالجة البيانات الجمركية من جمركي معتمد في عملية التخليص، واختيار مكان التخليص النهائي، عبر الانترنت، وضرورة استخدام مخلص والافراج عن البضائع بتعهد بانتظار إتمام المستندات المطلوبة للتخليص، وإفضاع المستوردة للمعاينة، أو لعدة معاينات، كما يشمل هذا العنصر ثلاثة أنواع من السلطات الحدودية: الادارات الجمركية، ووكالات ضمان الجودة والالتزام بالمعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية.
2. نوعية التجارة والبنية التحتية للنقل، وهي البنى الأساسية للموانئ، والطرق، والسكك الحديدية، والمطارات، ومرافق التخزين وإعادة الشحن، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
3. سهولة ترتيب الشحنات الدولية بأسعار تنافسية.
4. كفاءة ونوعية الخدمات اللوجستية

وتشمل خدمات النقل الجوي، والنقل البحري والموانئ، والتخزين، وإعادة الشحن والتوزيع، ووكلاء الشحن، والدوائر الجمركية، ووكالات ضمان الجودة والمعايير، ووكالات الصحة والصحة النباتية، والمخلصون الجمركيون، وجمعيات التجارة والنقل، والمرسل إليهم أو الشاحنون.

5. القدرة على تتبع وتعقب الشحنات والبضائع
- وتشمل التتبع والتعقب للشحنات التجارية والتأكد من وصولها.
6. سرعة وصول الشحنات إلى الموقع المقرر في الوقت المحدد.

التركيز على توقيت التخليص والتسليم، وتواتر وصول الشحنات ضمن مواعيد التسليم المقررة أو المتوقعة، والتأخير، والتخزين اللازمي، والمعاينة قبل الشحن، والمعاينة عند نقل البضائع من سفينة إلى أخرى، والانشطة الالزامية، وطلب المدفوعات غير الرسمية.

وقد هدف البنك الدولي من إيجاد مؤشر الخدمات اللوجستية وتقديمه مرة كل سنتين حتى يكون أداة قياس مرجعية لمساعدة البلدان على تحديد التحديات والفرص التي تواجهها في مجال اللوجستيات التجارية، وتحديد الاجراءات التي ينبغي أن تتخذها لتحسين أدائها في هذا المجال، أما طريقة القياس هذه فتستند الى مسح عالمي لأصحاب المصلحة العاملين على أرض الواقع، حيث يدلون برأيهم وانطباعهم حول مدى سلاسة الخدمات اللوجستية في البلدان التي يعملون فيها، والتي يتعاملون معها تجاريا خاصة وسطاء الشحن وشركات النقل.

ووفقا لمبادرة البنك الدولي، فإن المسح يشمل 160 بلداً؛ ويستند إلى خمسة آلاف مقيّم للبلدان، يقدّمها خبراء في اللوجستيات. ووفقاً لمؤشر أداء الخدمات اللوجستية، يجري ترتيب البلدان حسب ملامح اللوجستيات التجارية على مقياس من (1 الى 5) ويستند الترتيب إلى مؤشر محلي، وآخر دولي، حيث يجب المستهدف بعينة المسح الإجابة على معرفته وتقييمه للخدمات اللوجستية الدولية، مقارنة بدولته. وعموماً، فقد حققت بلدان العالم المتقدم المراكز العشرة الأولى في تصنيف مؤشر الأداء اللوجستي LPI منذ اعداد المؤشر الأول عام 2007، لأن تلك الدول تهيمن على سلسلة التوريد، أما الدول الأدنى ترتيباً فهي الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، والدول ذات الاقتصادات التي تعاني من الاضطرابات السياسية والكوارث الطبيعية.

وبالنسبة للدول العربية، فيظهر عدم التجانس بمؤشر الخدمات اللوجستية فيما بينها، ففي عام 2014 حازت ثلاث دول عربية من بين الدول الخمسين الأولى عالمياً بالترتيب للمؤشر، وفي عام 2018 نجد أن الإمارات العربية المتحدة احتلت المرتبة (11) على المستوى العالمي بعد ان كانت بالمرتبة (27) عام 2014. وجاءت دولة قطر بالمرتبة (30)، وسلطنة عمان بالمرتبة (43)، والسعودية بالمرتبة (55)، ثم البحرين (59)، والكويت (63)، فمصر (67)، وبعدها لبنان (79) فالأردن بالمرتبة (84)، وأخيراً تونس والمغرب والجزائر بالمراتب (105، و109 و117). وفي آخر القائمة العالمية تأتي السودان وموريتانيا بالمرتبتين (121، 135)، وسوريا (138)، والصومال (144) والعراق (147) وليبيا (154)، كما يوضح بالجدول التالي.

الجدول رقم (4/2)

ترتيب الدول العربية وأفضل عشر دول بمؤشر الخدمات اللوجستية Logistic Performance Index LPI للعام 2018

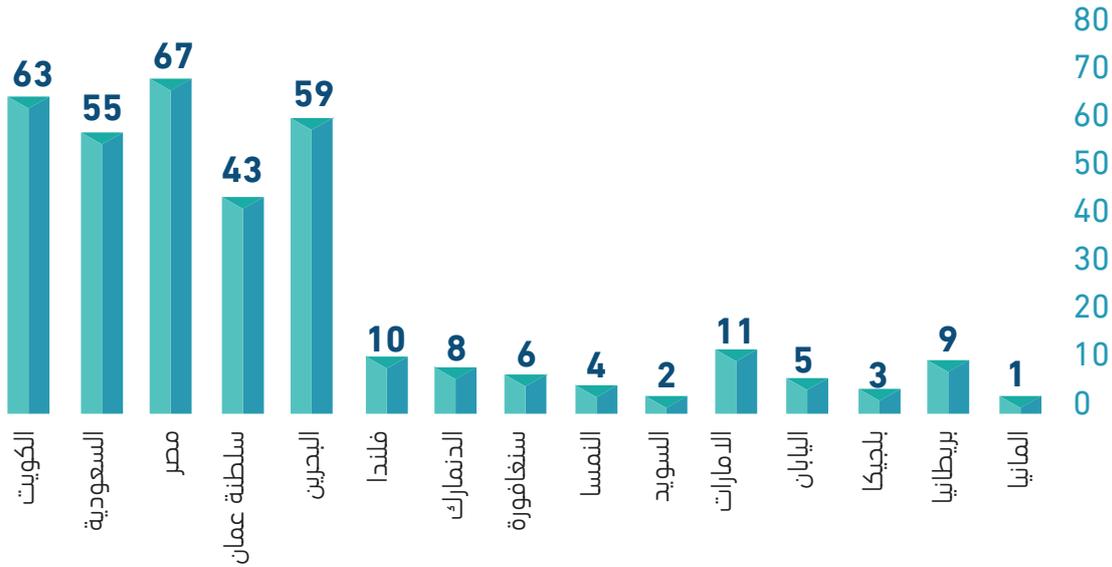
الدولة	الترتيب العالمي	الدول العربية	الترتيب العالمي
المانيا	1	الإمارات العربية	11
السويد	2	قطر	30
بلجيكا	3	سلطنة عمان	43
النمسا	4	السعودية	55
اليابان	5	البحرين	59
هولندا	6	الكويت	63
سنغافورة	7	مصر	67
الدانمارك	8	لبنان	79
بريطانيا	9	الأردن	84
فلندا	10	تونس	105
يتبع الدول العربية		المغرب	109
الجزائر	117	موريتانيا	135
السودان	121	سوريا	138
الصومال	144	العراق و ليبيا	147 , 154

المصدر: البنك الدولي، 2018. <http://lpi.worldbank.org/international/scorecard/radar/25/C/DEU/2018>

والشكل التالي يوضح ترتيب المملكة العربية السعودية بالخدمات اللوجستية بين دول العالم وبعض الدول العربية للعام 2018م.

الشكل رقم (2/4)

ترتيب السعودية بالخدمات اللوجستية بين دول العالم



ثامنا: مؤشر خفة الحركة اللوجستي للأسواق الناشئة للعام 2019م

Agility Emerging Markets Logistics Index 2019

يعدّ مؤشر خفة الحركة اللوجستي للأسواق الناشئة أكثر دلالة على نمو وتطور الأسواق الناشئة في مجال شبكة الخدمات اللوجستية، فتحليل الأسواق يتطلب درجة فهم أعمق لخصوصية ولمحرك نمو كل سوق، لذلك اتبع نهج مؤشر خفة الحركة اللوجستية ثلاث سُبل رئيسة لقياس تطور الأسواق اللوجستية (المصدر: John Manners-Bell and Essa Al-Saleh, Agility Emerging Markets Logistics Index 2019, vdethorey@agility.com.).

وهذه السُّبل هي:

1. الفرص اللوجستية المحليّة؛ داخل الدولة.
2. الفرص اللوجستية الدولية.
3. أساسيات أطر الأعمال.

وعليه، فإن المنهج الجديد قد قسّم المعايير أعلاه لتلك المؤشرات في ثلاث مجموعات متساوية الوزن، أعطى كل منها نسبة الثلث (33%). وقد شملت تلك المجموعات المؤشرات التالية:

1. الفرص اللوجستية المحليّة: داخل الدولة، وتشمل:

- حجم ونمو سوق اللوجستيك المحلي
- حجم ونمو الاقتصاد
- حجم ونمو السكان
- عدالة توزيع الدخل
- درجة المدنيّة والتحصّر
- نمو عناقيد الأعمال.

2. الفرص اللوجستية الدولية، وتشمل:

- حجم ونمو سوق اللوجستيك الدولي
- حجم ونمو كثافة اللوجستيك التجارية
- جودة وترابط البنية التحتية
- وقت وكلفة الإجراءات عبر الحدود.

3. أساسيات وركائز أطر الأعمال، وتشمل:

- البيئة التنظيمية
- ديناميكية الائتمان والديون
- انفاذ العقود وأطر مكافحة الفساد
- التضخم واستقرار الأسعار
- كلفة الجريمة والعنف
- القدرة للوصول الى السوق والاستقرار المحلي.

ووفقا لتلك المعايير والمؤشرات، فقد خلص مؤشر الضفة اللوجستية الكلي بالترتيب العالمي الموضح بالجدول التالي، حيث يتبين أن ترتيب الأردن جاء بالمرتبة ال (19) من بين خمسين دولة تمّ استطلاع آرائها، في حين استحوذت الامارات على الترتيب الثالث، والسعودية المرتبة السادسة، وقطر الثامنة، وسلطنة عمان بالمرتبة الثانية عشرة، ثم المغرب والكويت بالمرتبتين ال (17 و 18)، وبعدها مصر (26) ولبنان (29)، وأخيرا تونس والجزائر وليبيا بالمراتب (33 و35 و46) على الترتيب.

المؤشر الكلي لأداء الأسواق الناشئة في حفة الحركة اللوجستية للأسواق للعام 2019

الدولة	الترتيب	مؤشر الحفة اللوجستية للأسواق الناشئة	الفرص اللوجستية المحلية	الفرص اللوجستية الدولية	أساسيات الأعمال
China	1	8.87	8.82	9.70	7.12
India	2	7.39	8.09	7.20	6.35
UAE	3	6.16	5.56	5.48	8.89
Indonesia	4	6.09	6.32	5.94	5.94
Malaysia	5	6.00	5.23	5.64	8.39
KSA	6	5.71	5.27	5.23	7.67
Mexico	7	5.67	5.34	6.23	5.13
Qatar	8	5.62	5.38	4.85	7.84
Turkey	9	5.56	5.27	5.85	5.49
Vietnam	10	5.48	4.88	6.12	5.31
Oman	12	5.44	4.98	4.84	7.73
Morocco	17	5.13	4.65	4.92	6.61
Kuwait	18	5.10	5.09	4.62	6.19
Jordan	19	5.04	4.87	4.78	5.99
Philip-pines	20	4.96	5.03	5.15	4.40
Egypt	26	4.80	4.95	4.64	4.84
Lebanon	29	4.71	4.93	4.69	4.30
Tunisia	33	4.64	4.54	4.50	5.16
Algeria	35	4.59	4.86	4.25	4.80
Libya	46	3.90	4.45	4.41	1.65

Source: John Manners-Bell and Essa Al-Saleh, Agility Emerging Markets Logistics Index 2019, 2019, vdethorey@agility.com.

والشكل التالي يوضح ترتيب المملكة العربية السعودية لمؤشر خفة الحركة اللوجستية لدول الأسواق الناشئة للعام 2019م.

الشكل رقم (3/4)

المؤشر الكلي لأداء الأسواق الناشئة في خفة الحركة اللوجستية للعام 2019م



تاسعا: المبادرات الممكنة لتفعيل دور وتنافسية قطاع اللوجستية في الاقتصاد

1. إنشاء معهد للخدمات اللوجستية، يقوم على رفع قدرات ومهارات العاملين باللوجستية.
2. ربط جميع الأنظمة العاملة ذات العلاقة في منصة واحدة: شركة علم، شركة وصل، نظام التتبع، نظام شمسوس، ونظم المعاملات الالكترونية.
3. إيجاد برنامج تمويلي خاص Credit Scheme لمراكز وشركات الخدمات اللوجستية مُراعيا ومبنيًا على سلسلة القيمة لهذه الخدمات.
4. تطوير برنامج ملائم لنظام نطاقات المطبق من قبل وزارة العمل بحيث يعطي فرصة زمنية كافية لتأهيل الشباب السعودي بالمهارات والقدرات اللازمة للقطاع.
5. اشراك القطاع الخاص في رسم السياسات ووضع اللوائح ليكون القرار تشاركيًا فيما بين القطاع العام، والقطاع الخاص، وقطاع مؤسسات المجتمع التطوعي غير الربحي.

عاشرا: التحديات لقطاع الخدمات اللوجستية بالمملكة

على الرغم من النشاط الكبير الذي يقدمه قطاع الخدمات اللوجستية لاقتصاد المملكة، إلا أنه يمرّ ببعض التحديات، وتدني استغلال الفرص المتاحة أمامه لينهض كداعم اساس للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة. وعلى الرغم من أن الحكومة قد لعبت دورا حيويًا في تفعيل نشاط القطاع اللوجستي، إلا أنه ما زال هناك مجالًا لانطلاقته أكثر لخدمة القطاعات الاقتصادية المتعددة في مجتمع الأعمال الذي نعيشه داخل المملكة، وضمن الإطار الاقليمي الخليجي، والإطار العربي، وحتى الإطار الدولي المتنوع المعاملات التجارية فيما بين قارات العالم والمملكة.

- ومن أبرز التحديات الواجب تجاوزها والافادة منها ما أمكن التالي:
- نقص المعلومات الكاملة لحركة ونشاط القطاع على مستوى الاقتصاد الكلي، وكذلك على مستوى كل قطاع اقتصادي.
 - عدم وجود مناطق خدمات لوجستية على كل من:
 1. مداخل الحدود الدولية البرية، والمنافذ البحرية، وقرب المطارات الدولية والداخلية.
 2. مداخل المناطق الكبرى، كمنطقة الرياض، وجدة، والدمام، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة.
 3. قلة ربط شبكات الطرق البرية والداخلية مع شبكات القطار، ومع الخطوط الجوية.
 - غياب إطار تنظيمي لأعمال وخدمات اللوجستيك، ينظم طبيعة الأعمال، ويحدد المواصفات القياسية لها، ويحفظ حقوق الأطراف المقدمة للخدمة، والأطراف المستفيدة منها. كما ويتابع تقييم أنشطتها بمؤشرات أداء مناسبة.
 - تحديد أسعار للتأمين على وسائل النقل والشحن بأنواعه بشكل عادل لجميع الأطراف، لتفادي الاستغلال، ورفع التكاليف أخيرا على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة أسعارها دون مبرر واقعي.
 - تدني الافادة القصوى من التعاون فيما بين دول المجلس، وكذلك التعاون مع دول الاقاليم القريبة، وخاصة قارتي أفريقيا، وآسيا. فعلى الرغم من أهمية التعاون الحكومي مع الولايات المتحدة الأمريكية، ودول أمريكا اللاتينية، إلا أن الاهتمام بالقارات الأخرى القريبة ما زال متواضعا.

حادي عشر: التوصيات والمرئيات لتطوير اللوجستيك كقطاع حيوي

- من خلال الواقع العملي لقطاع الخدمات اللوجستية، وما تفرضه الأوضاع الحالية والمستقبلية من توجه لتنمية هذا القطاع وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى، وفي ظل توجه الرؤية 2030 بتعزيز دور الخدمات اللوجستية، وزيادة مساهمتها في الاقتصاد، فإننا نوصي بما يلي:
- إنشاء بنك معلومات متكامل لقطاع الخدمات اللوجستية.
 - إيجاد مناطق خدمات لوجستية، وتحسين اجراءات المنافذ في كل من: مداخل الحدود الدولية البرية، والمنافذ البحرية، وقرب المطارات الدولية والداخلية. وكذلك على مداخل مناطق الرياض، وجدة، والدمام، ومكة المكرمة، والمدينة المنورة.
 - تطوير البنية التحتية بما يعزز أعمال اللوجستيك؛ وذلك بربط شبكات الطرق البرية الدولية، والشبكات الداخلية مع شبكات القطار، ومع الخطوط الجوية لتسهيل مرور البضائع عبرها.
 - إيجاد واقرار إطار تنظيمي لأعمال وخدمات اللوجستيك، وتطوير اجراءات العمل بما ينظم طبيعة الأعمال، ويحدد مواصفاتها القياسية، من أجل الحفاظ على حقوق الأطراف جميعها، وهذا يعني تبني مؤشرات أداء قياسية للأنشطة للحفاظ على جودة الخدمة، ورفع تنافسية القطاعات ذات العلاقة.
 - تحديد أسعار عادلة للتأمين على وسائل النقل والشحن تفاديا للاستغلال، وتجنباً لرفع التكاليف.
 - اعادة تعزيز التعاون فيما بين دول المجلس، بتفعيل الاتفاقيات المبرمة.
 - فتح أبواب التعاون أكثر مع قارتي أفريقيا، وآسيا، بحيث تصبح السعودية محورا لوجستيا بين القارات الثلاثة.
 - تطوير سبل وتقنيات تقديم الخدمات اللوجستية كالذكاء الصناعي وغيره بما يخدم تحسين وتطوير فعالية اللوجستيك على مستوى المملكة.
 - مكافحة أعمال التستر التجاري وغيره، بما يمكن زيادة مساهمة أعمال اللوجستيك بمؤسسات الأعمال، وبالتالي بالاقتصاد ككل.

المراجع	
آرون سندار آرجان، مستقبل العمل، مجلة التمويل والتنمية 2017م.	1
جدوى للاستثمار، قمة مجموعة العشرين في المملكة، يناير 2020. www.jadwa.com	2
الهيئة العامة للإحصاء، الحسابات القومية، 2020م.	3
الهيئة العامة للإحصاء، البيانات والمؤشرات الرئيسية لسوق العمل، مارس 2020م.	4
أثر جودة الخدمات اللوجستية على تطور ونمو الصناعة الوطنية، ورقة عمل مقدمة للمعرض وللملتقى الدولي الثاني للجودة، إدارة الدراسات والتطوير، مرصد دعم الأعمال، الرياض، شعبان 1439 هـ.	5
راضي العتوم، مؤشر حركة اللوجستية للأردن للعام 2019، مدار الساعة الإخبارية، الأردن، شباط 2020م.	6
مؤسسة استشراف المستقبل، تقرير وظائف المستقبل 2040، أبو ظبي، الامارات العربية المتحدة، 2019م.	7
منظمة العمل الدولية، العمل من أجل مستقبل أكثر إشراقا، 2019م.	8
مؤشرات سقراط، تقرير مؤشر الإيرادات غير النفطية، 2020م.	9
وزارة المالية، ميزانية السنة المالية 1439/1440 هـ 2018 م، وبيان الميزانية العامة للدولة 2018م، والبيان لعام 2020م.	10
وزارة المالية، التقرير الربعي لأداء الميزانية العامة للدولة للعام 2020م.	11
Congressional Research Service, The G-20 and International Economic Cooperation: Background and Implications for Congress, https:// crsreports.congress.gov, R 40977 .	12
Congressional Research Service, The G-20 and International Economic Cooperation: Background and Implications for Congress, https:// crsreports.congress.gov, R 40977 . G20 Org., Overview of Saudi Arabia's 2020 G20 Presidency, Realizing Opportunities of the 21st Century for All, Dec 2019, www.g20.org.sa .	13
.IMF, World Economic Outlook Report, Growth Projections, April 2020	14
IMF, World Economic Outlook Report, Advanced Economies: Unemployment and Real GDP per capita, April 2020	15
. https://g20.org/ar/about/Pages/Participants.aspx	16
https://www.ceicdata.com/en/indicator/saudi-arabia/government . https://g20.org/ar/about/Pages/Participants.aspx	17
. https://en.wikipedia.org/wiki/Group_of_Eight	18

جفّة الرياض

Riyadh Chamber